

## 5

### محاولة للتعريف بالقانون الدولي للتنمية

اعداد دكتور عبدالقادر قدوره

استاذ القانون العام المساعد بالكلية

## المقدمة

● لقد أصبحت مشكلة التنمية في العالم الشغل الشاغل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية للكثيرين من المفكرين والعلماء ورجال السياسة ، وذلك لعدده اسباب منها على وجه الخصوص ذلك التغير الهيكلي في اشكال الاستعمار القديمة وخروج الكثير من الدول الى الحياه الدولية مع موجة الاستقلالات التي اجتاحت العالم .

● كذلك انتهاء الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم ايدلوجيا الى معسكرين وظهور فيما بعد مايسمى بالحرب الباردة والصراع من اجل مناطق النفوذ وبالتالي جعلت العالم المستقل حديثا موضع اهتمام من طرف هذه الدول المتصارعة . ومنذ انتهاء الحرب والكتابات لم تنقطع في معالجة مشاكل التنمية ، ورغم اختلاف المشارب والاراء في تلك الكتابات فان الجميع متفق على ضرورة القيام بعمل مامن أجل المساعدة في تحقيق معدلات للتنمية في الدول التي حرمت منها ، وبدأ العالم المستقل حديثا والذي اتفق على تسميته بالدول النامية يفكر لنفسه بطريقة فردية على مستوى كل دولة او بطريقة جماعية على المستوى العالمي ففي الدول النامية ظهرت الزعامات<sup>(1)</sup> ووضعت برامج طموحه للتنمية في الداخل ولما كانت هذه الزعامات تدرك بأن المشكلة لها جذور خارج الحدود الوطنية بدأت تتجمع من اجل وضع برنامج اولي للتنمية ، مذهب دولي تحاول ان تسير عليه الدول النامية وتطمح ان يتم مساعدتها في ذلك من الدول الصناعية الاخرى - وبدأ هذا البرنامج بالشعور الذي أنتاب الدول النامية ، ووعيتها بحقيقه الاستقلال الذي تحصلت عليه - فكان تجمعها الاول في مؤتمر باندونج باندونيسيا 18 - 24 ابريل 1955م الذي اقر المبادئ العشر للتعاضد السلمى كما يراها زعماء الدول النامية والقائمة على الاستقلال والتعاون الاقتصادى من اجل التنمية . ورغم ان باندونج كان مؤتمر لتضامن الافرو اسيوى الا ان التطور أخذ مساره وتحول الى الحياض ثم عدم الانحياز وحول هذا المفهوم الاخير ظهرت حركة عدم الانحياز والتي تقوت وتنظمت من خلال مؤتمراتها بلغراد سبتمبر 1961م والقاهرة 1964م ، لوزكا سبتمبر 1970م ، الجزائر سبتمبر 1973م ، كولمبو اغسطس 1976م ، هافانا سبتمبر 1979م نيودلهي 1982م وكل هذه اللقاءات جسدت في الحقيقة وعى الدول النامية بواقعها والسعى من اجل تحسينه ، بالاضافة انها ساعدت على تنسيق هذه الدول لجهودها .

● في المنظمات الدولية وهو ما يعرف اليوم بتضامن الدول النامية والذي كان له الأهمية الكبرى في خلق الكثير من القواعد القانونية التي تتعلق بمشكلة التنمية ، بالتأكيد هذا التضامن يحمل في طياته الكثير من التناقضات ولكنه على الأقل موجود وأعتقد العامل الرئيسي في تماسكه هو ذلك الشعور بالانتماء الواحد لعالم متخلف في مواجهة عالم آخر متقدم فللتخلف حقيقة ثابتة خلف كل الاختلافات النظرية أو الأيدلوجية ، فأيا كان الاختيار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدول النامية ، فان واقع التخلف فرض عليها في مستوى علاقاتها الدولية ان تضع جانبا كل هذه الاختيارات وان تحاول جاهده الحصول على مستوى من العلاقات يكون مفيد لها لدعم خطط التنمية الداخلية ، سواء كانت هذه لعلاقات مع دول رأسمالية ( اقتصاد السوق ) او دولة شيوعية ( اقتصاد المخطط ) اوفي علاقات فيما بينها رغم ان كل واحد تتبع شكل اقتصادي مختلف الامر الذي يعطي الانطباع بأنه هناك ايدلوجيه واحده للتنمية لكل الدول النامية وهي السعي من اجل تعديل العلاقات الدولية القائمة او ما يسمى احيانا بأعاده بناء النظام الاقتصادي العالمي .

● وبدأ الحديث عن هذه الجهود والتضامن من داخل المنظمات الدولية وبدأت عملية اصدار الكثير من القرارات من الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وحتى من الدول النامية ذاتها والتي كان لها آثار مهمه على القواعد التي سبق وضعها وبدأ ما يعرف بدور الدول النامية في اعاده تشكيل قواعد القانون الدولي العام وعقدت الندوات لمناقشة هذا الموضوع<sup>(2)</sup> وبداء واضحا ان القانون الدولي الكلاسيكي والذي تشكل في غياب الدول النامية غير قادر على استيعاب كل الموضوعات الجديدة المطروحة على المسرح الدولي وخاصة في جوانبها الاقتصادية وبدأ الحديث عن القانون الاقتصادي الدولي الذي يهتم بالعلاقات الاقتصادية ولكنه ظل قانون مجرد يقوم على فرض المساواه المطلقة امامه وبالتالي ظهرت عدم كفايته ايضا<sup>(3)</sup> ومع تطور دعوه الدول النامية لمساعدتها في التنمية والسعي لتحويل هذه الدعوه الى الحق في التنمية مما يرتب التزامات على اطراف اخرى ، تأخذ في الاعتبار عدم المساواه الفعلية بمعنى وجود طرف يجب مساعدته وبالتالي الحاجة الى قواعد قانونية مزدوجه ، ان ازدواجية هذه القواعد في مستوى العلاقات الدولية هي التي تميز اليوم فرع من فروع القانون الدولي ، وهو القانون الدولي للتنمية وهو الذي إذا اردنا ان نضع له تعريف مؤقت سوف لن يخرج عن كون القانون الدولي للتنمية مجموعة القواعد القانونية التي يضعها المجتمع الدولي لمساعدته طائفة من الدول على الخروج من التخلف<sup>(4)</sup> بالتأكيد ان هذا التعريف لا يخلو من المشاكل سواء كانت بالجهة التي تضع هذه القواعد او المقصود بالمساعدة بل ان معيار تميز الدول وهو التخلف والتنمية يثير عدم الدقة احيانا ، ومع كل ذلك طهر الان تيار في الفقه القانوني<sup>(5)</sup> يحاول ان يصنع من هذا القانون قانونا مستقلا له قواعده الخاصة واهدافه المعينة وغاياته الثابتة .



للطرح الاشتراكي القائم في هذا المجتمع ووفق الاطروحات التي تقدمها النظرية العالمية الثالثة ، فالمشاركة هي سمة المجتمع الجماهيري ، المشاركة في الانتاج والمشاركة في صنع القرار .

فالعقد الجماهيري لكي يصبح « عقداً جماهيرياً »<sup>(101)</sup> لابد ان يكون للمواطن دور في اقراره والمشاركة في صنعه لا ان يفرض عليه من اى جهة كانت .

فلا تملك الشركات او المنشآت الحق في الانفراد بوضع شروطه واحكامه وفرضها على المواطن ليدعن لها ، اذا ما علمنا ان هذه الشركات والمنشآت قد اقامها المجتمع وأوكل اليها امر توفير السلع والخدمات بعد القضاء على مظاهر الاستغلال الذى تمثله التجارة الخاصة .

ولا تملك جهة الادارة . وان كانت شعبية - ان تستقل بوضع صيغ العقود النموذجية وتفرضها على المواطن دون قبول مناقشتها فيها . فبعد اعلان قيام سلطة الشعب<sup>(101)</sup> لم يعد هناك مكان للحديث عن التفويض التشريعى للسلطة التنفيذية وفق المبدأ التقليدى الذى يقر الفصل بين السلطات ، فاعلان قيام سلطة الشعب اقر مبدأ وحدة السلطة « فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه » .

اما كيف يتم اعداد هذه العقود والمشاركة في صنعها هذا ما يحتاج الى شىء من التفصيل .

من ضمن الاتجاهات التى ظهرت فى فرنسا لحماية الطرف الضعيف فى عقود الازعان وحل المشاكل القانونية التى تثيرها هذه العقود ، اقترح بعض الكتاب ايجاد صيغة لحل هذا الاشكال وذلك « بدعوة جميع المذعنين لإقامة تجمع مصالح ، وتكوين جمعية أو نقابة يمكنها المناقشة على قدم المساواة مع هؤلاء الذين يفرضون فى العادة نموذجاً ملزماً للطرفين . حقيقة ان المتعاقد الفردى الذى يريد مثلاً ان يؤمن ستفرض عليه شروط البوليصه المعدة سلفاً . ولكن قانوناً لا يعد « مذعن » للعقد . لأنه قد مثل فى مناقشات البوليصه النموذجية . وحتى ان اعتبر هذا التمثيل مجازاً . فيحتل فى الواقع ان مصالحه قد دافع عنها . ولن نبقي بعدها امام ( عقد الازعان ) والذى بتعريفه ، يفترض عدم تعادل فى القوة الاقتصادية لكلا المتعاقدين »<sup>(102)</sup> .

الا ان هذا الاقتراح انتقد من جانب آخر من الفقه وذلك بالقول انه « مهما كانت صحة الاقتراح من الناحية النظرية ، فإنه تعوزه الفعالية العملية ، فأولاً انه من المشكوك فيه ان ( المذعنين ) لهم امكانية التنظيم تلقائياً ، او على الاقل الاستفادة من هذه الامكانية ثم ان هذه الطريقة لا يمكن تصورها فيما يخص العقود النموذجية الادارية »<sup>(103)</sup> .

الا انه يبدو انه لم يحظر ببال هؤلاء الكتاب انه من المتصور ومن الممكن عملياً ان يكون للمواطن دوراً فى هذه العقود دون ان يلجأ الى اسلوب التمثيل للدفاع عن مصالحه . وان



## الفصل الاول اشخاص القانون الدولى للتنمية

من الطبيعي ان نتعرف في البداية عن الاشخاص الذين يخاطبهم هذا القانون والذين يكونون معنيين به ملتزمين بتطبيقه ، بالطبع القانون الدولي الكلاسيكي لا يخاطب الا الدول والمنظمات الدولية ولا يعترف الا بها وحدها كأشخاص له ، ورغم التطور الاخير والجدل القائم<sup>(6)</sup> حول وجود اشخاص اخرى فإن الفقه التقليدي مازال متمسك بالدولة مؤسسا ذلك على قاعدة المساواة القانونية فكل الدول ايا كان حجمها او مستوى قوتها الاقتصادية او العسكرية فهي جميعا متساوية امامه ، ولهذا كانت هناك الحاجة لتحديد اكثر للأشخاص اللذين يخاطبهم القانون الدولي للتنمية باعتباره قانون ذو اهداف وغايات خاصة ، وهذا ماسنحاول ان نبحث فيه من خلال المباحث الثلاث التالية -

المبحث الاول : مخصصا للدوله كما نفهمها في القانون الدولي للتنمية

المبحث الثاني : مخصصا للمنظمات الدولية

المبحث الثالث : مخصصا لأشخاص مازال الجدل يدور حولها وايا كان فأن لها دور حاسم في الحياه الدولية

## المبحث الاول : الدولة

● تعالج كتب القانون الدستوري والانظمة السياسية ، الدولة كظاهرة قانونية سياسية صعبة التعريف<sup>(7)</sup> خرجت تمثل تنظيم السلطة في مجتمع من المجتمعات وباستثناء محاولات تفسير ظاهرة السلطة وهل هي غريزة في طبيعة البشر ام نتيجة للنظام الثقافى الموجود لاي مجتمع من المجتمعات ، فإن الدولة ظلت هي الاطار القانونى الذى تمارس فيه قدرات التسلط المنظمة ، وبغض النظر عن اى جوانب اخرى .

● ولقد انعكست هذه الرؤية على المجتمع الدولى ، فالقانون بدأ يعالج الدولة كظاهرة مجردة ومفهوم واحد بعيد عن اى اعتبارات اخرى ، فالقاعده ان جميع الدول واحده بل ان فى مستوى العمليات الفكرية لاتوجد فى الذهن الادولة واحدة واذا كانت هذه النظرة المتساوية لكل الدول قد ادت غرضها فى فترة بين الدول القوية ، او الدول الغنية بدأت اليوم غير عادله وغير صحيحة فخلف المساواه الشكلية ، هناك عدم مساواه فاجعه بين الدول .

● ان الاخذ فى الاعتبار الحقائق الواقعية هو من ميزات القانون الدولى للتنمية فهذا القانون لا ينظر للدوله من الناحية الشكلية القانونية ، وانما يأخذ فى اعتباره اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعنى انه يقسم العالم الى مجموعات من الدول ، فهناك الدول الرأسمالية ( اقتصاد السوق ) وهناك الدول الشيوعية ( الاقتصاد المخطط ) وهناك الدول النامية وهذه الاخيرة هى التى تمثل هدفه النهائى . وهذه الفئة الاخيرة من الدول يثير تحديدها بعض المشاكل الحقيقية او حتى الوهمية<sup>(8)</sup> وحتى قبل تحديد هذه الدول فإن التسمية ذاتها ليست محل اتفاق فتسمية هذه الفئة بالدول النامية او الدول المتخلفة غير كافية لانها فى الحقيقة لاتعبر عن الواقع الا بصورة مجردة فهى لاتشير الهيمنة والاستغلال الذى تعرضت او مازالت تتعرض له هذه الدول ، بل ان طائفة الدول النامية هذه تم تقسيمها من الداخل الى مجموعات او طوائف اصغر فهناك مصطلح الدول الاقل تموا ، والدول الاكثر تأثيرا بالازمة الاقتصادية والدول الاشد فقرا . . .<sup>(9)</sup> ومازالت الكتابات كل يوم تظهر لنا تقسيم جديد . . .<sup>(10)</sup> وان كان الواقع يكذب باستمرار كل تلك المحاولات لتصوير ان عدم التساوى فى الدخول بين بعض الدول داخل كتله الدول النامية يمثل اختلافافى الطبيعة بل ان التجربة تشير كل يوم ان المشاكل واحده وان هناك اختلافات فقط فى درجتها بين دوله واخرى .



ونظرا لأن القانون الدولي للتنمية ، يخاطب الدوله بصفتها نامية او صناعية فإنه من المهم تحديد الحد الفاصل بين هذين النوعين من الدول ، ولهذا فهناك عدة طرق لهذا التحديد استخدمت من قبل الفقه او المنظمات الدوليه ، وان كان من الممكن اجمالها في طريقتين رئيسيتين وهما :

الطريقة الاولى :

وهي التي تتبع وضع معايير عامة يمكن تطبيقها على جميع الدول ونراها في كل الكتابات المتعلقة بمشاكل التخلف والتنمية<sup>(1)</sup> ويمكن تقسيمها الى نوعين من المعايير فهي اما ان تكون معايير احصائية نستخدم بواسطتها الارقام للمقارنه بين الدول فنحاول معرفه الوضع الصحي في كل دوله عن طريق عدد الاطباء والاسره ، المستشفيات . . . . . والوضع التعليمي عن طريقه نسبة الامية ، المدارس ، المدرسين ، عدد الطلاب كذلك الوضع الاقتصادي عن طريق الدخل القومي الانتاج . . . وهكذا جميع المؤشرات التي يمكن تحويلها الى ارقام ، وقد تكون هذه المعايير هيكلية بمعنى وضع المؤسسات داخل المجتمع او الدوله وطريقه عملها وعلاقاتها فيما بينها . . . الخ وبالتالي باستخدام هذه الطريقة نستطيع ان نحدد الدول التي يمكن اعتبارها نامية وتلك الصناعية وتلك التي بدأ يطلق عليها اخير الدول الصناعية الجديد<sup>(2)</sup> .

#### الطريقة الثانية :

وهي تقوم على اساس تحديد قوائم بالدول التي تعتبر نامية او متخلفة سميها كما شئت ولها الاولوية في المساعدة الدولية للتنمية وهذه محاولة يقوم بها الدول الصناعية وقد استخدمتها الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ايضا ، فلقد تم في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED تحديد قائمة بالدول التي تستفيد من نظام S.G.P. كذلك استخدمت هذه الطريقة من قبل الغات G.A.T.T حين حددت على اساس قائمة الدول التي تستفيد من المعاملة المفضله للدول الصناعية .

وقد قامت الجمعية العامة للامم المتحدة في سنة 1971 م بتحديد قائمة بالدول الاقل نموا بناء على ثلاث معايير وهي :

- ﴿1﴾ دخل قومي للفرد لا يزيد عن 125 دولار في السنة .
- ﴿2﴾ حصه الصناعة في الدخل القومي 10٪ .
- ﴿3﴾ نسبة الاميه للاشخاص مافوق سن 15 سنة اكثر من 20٪ .

وقد اعيد استخدام هذه المعايير في مؤتمر الامم المتحدة الخاص بالدول الاقل نموا في باريس<sup>(13)</sup> في سبتمبر 1981م والذي حضرته 142 دولة ، وفي ذلك الاجتماع وفي تلك السنة اعتبرت 31 دولة من الدول الاقل نموا منها 21 من افريقيا ، 8 من آسيا وواحدة في الباسفيك والآخرى في الكاريبي وتمثل هذه الدول حوالى 280 مليون نسمة .

ولكن ربما يبدو للقارىء بأن هاتين الطريقتين في تحديد الحد الفاصل بين الدول النامية والدول الصناعية صعبة بل وغير دقيقة الامر الذى يؤدى بدوره الى عدم وضوح تطبيق القانون الدولى للتنمية ، بدون شك ان لكل ذلك نصيب من الصحة ولكن المسألة ستكون اكثر وضوحا عندما نتحدث عن مجالات هذا القانون ، فعندما يتعلق الامر بالتجارة الدولية سنجد ان كتله الدول النامية يكبر حجمها ويتسع نطاقها بينما ربما الامر غير ذلك فيما يتعلق بحجم المساعدات والدول النامية المحتاجة اليها كذلك الامر بالنسبة للمواضيع الاخرى مثل نقل التقنية واستغلال اعماق البحار .

وهكذا فان الدوله في القانون الدولى للتنمية ليست تلك المقصوده في القانون الدولى الكلاسيكى انها الدوله التى تنتمى أما الى العالم المتخلف لظروفه الخاصة والعامة المعروفة واما للدول الصناعية التى حققت الوثبه نتيجة ايضا لظروف ساعدتها في ذلك<sup>(14)</sup> وهما يدخلان في علاقات تعاون بها الثانية الاولى لتحقيق معدلات للتنمية ومع ذلك فان الدوله ليست هى الشخص الوحيد المخاطب بالقانون الدولى للتنمية .

## المبحث الثانى / المنظمات الدولية

ننبه فى البداية اننا سوف لن نتحدث عن تاريخ المنظمات او العلاقات الاقتصادية الدولية ، فقط ان عصبه الامم وهى اول منظمة دولية بقيت بعيدة نسبيا وغير مهمته بمشاكل الاقتصاد والتنمية بصورة عامة ، وكانت ظاهرة الاستعمار فى ذلك الوقت قد كملت افواه شعوب الدول النامية عن المطالبة بالعدالة الاقتصادية بالاضافة الى ان عصر عصبه الامم هذه كان الليبراليه تخدم مصالح الدول الاستعمارية وهى التبادل الحر / القضاء على الحواجز الجمركية / حرية المرور للاشخاص والاموال وكانت تلك الفترة العصر الذهبى للاستعمار من حيث توسعه وقوته والتي سادت حتى قيام الحرب العالمية الثانية بعد هذه الحرب ، ظهرت الامم المتحدة وسلسله من المنظمات المتخصصة التابعة لها دورا فى التنمية وليس كل المنظمات الدوليه الاخرى وهنا ايضا تحديد هذه المنظمات قد يختلف فيه وان كان المقصود بالمنظمات الدوليه فى القانون الدولى للتنمية هى تلك التى يساهم من خلالها المجتمع الدول ( دول نامية / دول صناعية ) فى خلق القواعد القانونية التى تساعد على الخروج من التخلف ، وهذه المنظمات قد تكون منظمات دوليه مفتوحه لكل الدول وقد تكون منظمات اقليمية مقصوره على دول منطقة جغرافيه معينة وقد تكون منظمات خاصة بالدول النامية ذاتها نستعرض كل ذلك باختصار :



## (1) المجموعة الاولى وهي المنظمات الدولية المفتوحة لكل الدول

وهي تعنى بالخصوص الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة<sup>(15)</sup> وما يطلق عليه احيانا بنظام الامم المتحدة ، وقد كانت نقطة الانطلاق لدور الامم المتحدة فى التنمية الدولية ميثاق انشائها نفسه والذي اشار فى ديباجته والمادة الاولى فى الفصل بشأن التعاون الاقتصادى والاجتماعى الدولى ( رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية للضروريين لقيام علاقات سليمة بين الامم مؤسسه على الاحترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها ) والامم المتحدة تعمل على :

(أ) تحقيق مستوى اعلى للمعيشة وتوفير اسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولى فى امور الثقافة والتعليم .

ولكن وبقرائه سريعه نكتشف ان التنمية تأتى فى الدرجة الثانية ، فقد كان الهاجس لمحررى الميثاق هو السلام والحماية من ويلات الحرب وبالتالي فالوظيفة الرئيسية كانت للامم المتحدة هى المحافظة على السلام والتنمية لم تكن هدفا فى ذاتها بقدر ما كانت وسيلة للمحافظة على السلام ولا يوجد ذكر لاي مشروع اقتصادى او تموى على المستوى الدولى فقد سويت المسألة الاقتصادية من قبل الدول المنتصرة باتفاقية بريشون وودز والغات وهى قائمة على المبادئ الليبرالية .

فى فترة لاحقة وبضغط من الدول النامية ، اصبحت فكره التنمية تأخذ مكانها اكثر واكثر من اهتمامات الامم المتحدة وبدأت تركز لها الكثير من الامكانيات ويمكن القول الآن ان الامم المتحدة تستخدم حاله السلام للوصول الى التنمية ويتضح كل ذلك من خلال :

اولاً : توسيع النشاطات الاقتصادية للامم المتحدة : ويمكن اعتبار انشاء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فى فبراير 1948 م والتي اصبحت اول وسيلة متخصصة للامم المتحدة فى مجال التنمية بداية لتطوير كبير دعمه فى ذلك الوقت قرارين من الجمعية العامة للامم المتحدة فى 4/12/1948 م بتوسيع مجال النشاط الاقتصادى للامم المتحدة وذلك بالسماح للامانه العامة بتقديم المساعدات الفنية من ميزانية عمل المنظمة الدولية ثم تطور الامر بظهور المنظمات المتخصصة .

ثانيا : ظهور الكثير من المنظمات المتخصصة مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED<sup>(16)</sup>

وبرنامج الامم المتحدة لتنمية P.N.U.D.<sup>(17)</sup> وهي تحت تصرف المجلس الاقتصادى والاجتماعى واخير المجلس الاقتصادى والاجتماعى<sup>(18)</sup> وهو تحت سلطة الجمعية العامة وهو يعد البحوث والاستشارات والاتفاقيات والتقارير وتقوم لجان خاصة بمساعدته مثل لجنة التخطيط والتنمية ، ولجنة الشركات المتعددة الجنسية وهناك خمس لجان فرعية تابعة له والتي تسمح للدول بمناقشة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذلت الطابع الاقليمى وتنسيق سياستهم الاقتصادية وللمساعدة فى ابرام اتفاقيات فنية .

بالاضافة لهذا الدور التى تقوم به الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة لابد ان تشير الى مؤسستين تم انشاؤها من مؤتمر بریتون وودز فى عام 1944 م وهما ( الصندوق النقد الدولى ) ، المصرف الدولى للانشاء والتعمير ، والمؤسسات التابعة ( الشركة المالية الدولية 1956 ، الجمعية الدولية للتنمية 1960 م ) والجدير بالذكر ان هذه المنظمات الدولية مستقلة عن نظام الامم المتحدة .

## المجموعة الثانية

## وهي المنظمات الدولية الاقليمية

نستطيع ان نستعرض الكثير من هذه المنظمات التي تم انشائها بين الدول النامية والدول الصناعية التي نستعرض منها بالخصوص .

## اولا : اتفاقيات LOME

اول اتفاقية تم ابرامها في 28 فبراير 1975 م ودخلت التنفيذ في اول ابريل 1976 م ولقد ابرمت هذه الاتفاقية بين السوق الاوربية المشتركة و49 دولة في افريقيا والمحيط الهادى لمدة خمس سنوات . وتم تحديدها في اكتوبر 1979 م LOME II التنفيذ في الاول من مارس 1980 م وهي تضم اليوم من جهة دول السوق الاوربية المشتركة وجهة اخرى 60 دولة من الدول النامية وهي تقوم على مؤسسات تتكون من مجلس وزارى / جمعية استشارية / لجنة سفراء ومهمتها متابعة تنفيذ الاتفاقية .

## ثانيا : حوار الشمال والجنوب

من اجل تأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد وبالحاح من الدول النامية اصدرت الجمعية العام للامم المتحدة قرار فى الاول من مايو 1974 م باعلان وبرنامج عمل ، وطالبت بمؤتمر عالمى حول التعاون الاقتصادى الدولى ، انعقد لأول مره فى باريس فى ديسمبر 1975 م ، ويتكون من 8 ممثلين عن الدول الصناعية الكبرى و 19 دولة نامية وعاد الاجتماع فى مايو 1977 م ولكن لم يصل الى نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتعاون الدولى<sup>(19)</sup> .

## ثالثا : الكوميون

وهي مثل السوق الاوربية المشتركة ، فالكوميون هي السوق المشتركة لدول اوربا الشرقية ، ومنذ 1977 م عقدت عدة اتفاقيات بين السوق والكثير من الدول النامية .

## رابعا : منظمة الدول الامريكية

وهي منظمة تجمع الولايات الامريكية وبعض دول امريكا اللاتينية ولكن اى برامج توضع فى نطاقها هي مسلوكة بهياكل هذه المنظمة التى لاتجعل اى شيء ممكن دون موافقة الولايات المتحدة .



## المنظمات الدولية الخاصة بالدول النامية

وهنا نستطيع ان نميز بين صنفين من هذه المنظمات وهما منظمات التكامل ومنظمات الحماية والحوار . . . .

### اولا : منظمات التكامل

ونستطيع ان ندخل في اطار هذا الصنف الكثير من المنظمات التي أنشأت او تنشأ كل يوم بين الدول النامية ، فعلى المستوى العربى الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة بالتكامل الاقتصادى والتعاون من اجل التنمية والسوق العربية المشتركة<sup>(20)</sup> وصندوق النقد العربى . . كذلك فى افريقيا منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة التعاون الاقتصادى لافريقيا الشرقية .

وفى امريكا اللاتينية السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، اما فيما يتعلق بالقارة الاسيوية فالتناحر الايدلوجى منع ظهور الكثير منها ، وهناك الكثير من هذه المنظمات التابعة لها وان كانت قليلة الفائدة بسبب الخلافات الداخلية التى تعصف بها .

### ثانيا : منظمات الحماية والحوار

وهى منظمات انشئت الدول النامية المصدرة لمادة او اكثر من المواد الاولية وذلك لحماية اسعارها وللدخول فى حوار جماعى من المشترين منها ، ومن هذه المنظمات الدول المصدرة للنفط ( 1961 ) والمجلس الحكومى للدول المصدرة للنحاس ( 196 ) ، وغيرها من المنظمات التى تختلف فى قوتها بحسب موضوعها وتماسكها الداخلى وعلاقات القوة التى تربطها بالمستهلكين .

واذا كانت كل هذه المنظمات والتى تمثل الفئة الثانية لا تثير الكثير من المشاكل فى انتسابها الى الاسره الدولية باعتبارها اشخاص يخاطبها القانون الدولى عموما ونظرا لصفقتها الخاصة ودورها المحدد يخاطبها القانون الدولى للتنمية ، فإن الفئة الثالثة من الاشخاص تثير على العكس بعض الاختلافات فى تحديد انتسابها وان كنا نرى بأن اهميتها ترجع الى دورها وقوتها الفعلية وحاجة الدول النامية مجتمعة للسيطرة او على الاقل توجيهها بحيث لا تكون فى حالة تناقض او تنافر مع خطط التنمية الوطنية ، من هى هذه الفئة الثالثة .

## المبحث الثالث / الشركات المتعددة الجنسيات

القانون الدولي لا يخاطب الاشخاص الخاصة ، هذه قاعدة مازالت الدول النامية على الاقل تصر عليها باستمرار . ولكن الحياة الاقتصادية الدولية اليوم بصورة عامة ومشاكل التنمية بصورة خاصة فرضت عليها بأنه من المستحيل ان تتجاهل الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات هذا الدور الذي يندفع الآن المجتمع الدولي بما فيه الدول النامية بل وبالخاصة الى محاولة تنظيم نشاطات هذه الشركات ، وكما قلنا فان الواقع هو الذي يفرض هذا التنظيم فمن المائة وحده من الوحدات الاقتصادية الاكثر اهمية في العالم هنالك 51 منها شركات متعددة الجنسيات و49 دولة . واول شركة متعددة الجنسيات ( وحسب معيار رقم المبيعات ) هي شركة جنرال موتورز التي يمكن ان توضع في المرتبة الثالثة عشر من القوى الاقتصادية العالمية واستخدام الايدي العاملة<sup>(21)</sup> بالنسبة لنا مره اخرى ، من جهة القانون الدولي الكلاسيكي لا يخاطب الاشخاص الخاصة ومن جهة ثانية الواقع الاقتصادي الدولي يدعو وبطريقة مستعجلة لعمل ما من جانب المجتمع الدولي لتنظيم هذه الشركات . . . . . وبالتالي فحتى اختيارنا لها في الحقيقة لا يمكن ان يصل بها في القانون الدولي للتنمية بمعالجة هذه المشكلة من منظور واقع تنموى يوفر الحماية لمصالح الدول النامية ، وفي جميع الاحوال فاليوم الشركات المتعددة الجنسية تثير لدينا ثلاث مشاكل رئيسية هي<sup>(22)</sup>

### تعريفها - علاقاتها - تنظيم نشاطاتها

#### التعريف . .

من الناحية القانونية من المستبعد ان تعطى تعريف لانه ببساطة غير موجوده فالقانون لا يعرف الا شركة تتبع دوله وبالتالي تتبع بجنسيتها ولكن الظاهرة الامبريالية بمعنى الحاجة للبحث في الخارج عن اسواق لمنتجاتها او عن المواد الاولية والايدي العاملة الرخيصة دفعت الكثير من الشركات باعمال في الخارج مثل البيع والشراء والانتاج والتجميع والتسليف وتستخدم هذه الشركات اما الفروع Saccursales وهي ليست لها الشخصية القانونية او الفروع المستقلة Filiales وهي تتمتع بالشخصية القانونية وتحمل جنسية البلد الذي انشئت فيه ولكن المجموع بمعنى الشركة الام وهذم الفروع يكون فئة قانونية خاصة وتطلق عليها اسم الشركات المتعددة الجنسيات ولما كان هناك عجز من الناحية القانونية للتعريف فان اغلب من يكتب عن هذا النوع من الشركات يلجأ الى معايير اغلبها



اقتصادي فهي تعتبر شركة متعددة الجنسيات حسب العمليات التي تقوم بها او حسب اتساع نشاطها او حسب تركيبها الهيكلي ، وبصورة عامة يمكن الاعتماد على التعريف الذي ورد في تقرير السكرتيرية العامة للأمم المتحدة عام 1973 م ، ففي هذا لاتقرير تم تأسيس تعريف الشركات المتعددة الجنسيات على اربع معايير هي :

- القياس بنشاطات في اكثر من دولة .
- المساهمة في تكوين الدخل القومي الاجمالي للدولة الموجودة فيها .
- ادراه متعددة الجنسية .
- ملكية رأسمال متعددة الجنسيات .

#### العلاقات . . . .

طبعا هذه الشركات هي اشخاص خاصة ، تهدف الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح بأقل تكاليف ممكنة وبالتالي فهي تسعى بكل الوسائل لتحقيق هذا الهدف . وإذا نظرنا الى حجم هذه الشركات وقدرتها المالية والفنية والبشرية فاننا ندرك وببساطة ان اي علاقة لها مع الدول النامية ستكون بالضرورة غير متكافئة ، ولكن من الناحية الواقعية قد تجد ، وكثيرا فعلا ما وجدت هذه الدول نفسها مضطرة للتعامل مع هذه الشركات باعتبارها وسائل ربما تساهم في التنمية عن طريق عمليات الاستثمار والتي ستكون لها النتائج مهما كانت قليلة ومحدودة ، تنعكس على ميزان المدفوعات وعلى حجم التصدير وزياده اليد العاملة الوطنية ومساهمة ولو ضئيلة في عملية نقل التقنية ، ولكن من جهة اخرى فان الدول النامية تدرك تماما الخطر الذي تمثله هذه الشركات في تهديدها للسيادة الوطنية خاصة الدول الاكثر ضعفا اقتصاديا وسياسيا<sup>(23)</sup> .

حيث سلطة هذه الدول فيه المناقشة ضعيفة ومحدودة ، وفي حالات الخلاف فان الطريق الطبيعي يقضي اللجوء الى القانون والقضاء الوطنيين وفي حالات اخرى الى التحكيم الدولي ، والدول فقط لها الحق في التدخل عن طريق الحماية الدبلوماسية ، ولكن من الواقع فان الشركات المتعددة الجنسيات تربط نفسها بمراكز القوى في اي بلد تمارس فيه نشاطها بل انها اصبحت اليوم تساهم وبشكل واضح في تشكيل الزعامات والتأثير فيها في الدول النامية ، وكثير ما ظهرت المشاكل بل والفضائح في اجهزة الحكم والادارة وكانت خلفها هذه الشركات لممارستها الغير مشروعة في ظروف الدول النامية .



## تنظيم نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات :

ادراكا من الدول النامية لواقع العلاقات الاقتصادية الدولية وسيطره القوى الاقتصادية الكبرى عليها ( دول والشركات ) بدأت هذه الدول النامية السعى من اجل تنظيم دولي لنشاطات الشركات المتعددة الجنسيات وذلك لتحقيق هدفين اثنين .

الاول : حماية سيادة الدول النامية واستقلالها ، وذلك بضمان عدم التدخل من قبل هذه الشركات في شئونها الداخلية والتأثير على قراراتها الوطنية .

الثاني : توجيه نشاطات هذه الشركات في اتجاه يخدم عملية التنمية في الدول النامية ، بمعنى السعى لتحقيق توازن ايا كانت قيمته بين اهداف الشركة ، في تحقيق الارباح وبين حاجات الدول النامية لدعم خطط التنمية لديها .

ولتحقيق هذه الاهداف فقد بدأت المواثيق الدولية في وضع توصيات تعطى للدول الحق في متابعة ومراقبة نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات على اراضيها<sup>(24)</sup> كذلك قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة بانشاء لجنة للشركات المتعددة الجنسيات في ديسمبر 1974م والتي قامت بوضع تقنين السلوك Coaae de Conduite الذي يحدد الالتزامات وحقوق الاطراف في الصفقات الخاصة بنقل التقنية ، كذلك القواعد المطبقة والجهات المتخصصة بالتسوية في حالة الخلاف على المستوى الاقليمي او المحلي .

وتحاول الدول النامية وبقدر المستطاع ان تنظم بدورها العلاقة بينها وبين الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق نهج قوانين للاستثمار وتأسيس الشركات<sup>(25)</sup> بما يحفظ مصالحها الوطنية ولكن علاقات القوى الموجودة بينها وبين هذه الشركات كثير ما اجبرتها على التراجع .

هذه هي الاشخاص الثلاث التي يهتم بها القانون الدولي للتنمية ، الدولة ولكن بمفهوم يأخذ في الاعتبار الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان .

والمنظمات الدولية ولكن ليست التي تحافظ على الامر الواقع بمعنى العلاقات الغير متكافئة وانما المقصود هي تلك التي تساهم بطريقة او بأخرى في وضع قواعد إن لم تكن تهدف مباشرة الى تحقيق القضاء على التخلف فانها على الاقل تزيل عوائق في طريق تحقيق ذلك واخيرا فان الشركات المتعددة الجنسيات نظرا لدورها الفعلي في الحياة الاقتصادية والدولية .

ولكن هؤلاء الاشخاص الثلاثة ليسوا في نفس المرتبة وانه بالتاكيد لا يملكون نفس القوة ، ففي النهاية الدولة ستظل هي الموضوع الرئيسى الاول للقانون الدولى للتنمية فهى التى تمارس باسم الشعب مسؤولياتها فى التنمية اعمالا لسيادتها الكاملة ، المعترف بها فهى الشخص الرئيسى والكامل والاصلى فى القانون الدولى للتنمية ، اما المنظمات التى تليها فى المرتبة فهى الملتقى الذى تعبر من خلاله الدول النامية عن ارائها وتتخذ بواسطتها الخطوات الجماعية ، اما الشركات المتعددة الجنسيات فان هم القانون الدولى للتنمية هو تنظيم نشاطاتها بهدف تحويلها الى عوامل تنمية حقيقية تخدم مصالح الدول النامية بالدرجة الاولى ، لتحقيق ذلك لابد للقانون الدولى للتنمية ان يؤسس على مبادئ تكون من جهه مقنعة للجميع فيسلمون بها او بأغلبها على الاقل وان تكون من جهه اخرى واضحة ومحدده فهى بداية القانون الدولى للتنمية وهى فى ذات الوقت نهايته فلاى سبب ، وعلى اى اساس نطالب بأن يكون هناك قانون دولى للتنمية سؤال نحاول الاجابة الفضل التالى .

## الفصل الثاني

### مبادئ القانون الدولي للتنمية



فكره التنمية التي روح هذا القانون ليست خالية من المشاكل والصعوبات وبالتالي فان تحديد ماهيتها او عدمه يساهم بطريقة جدية في تحديد الوسائل الممكنة لتطبيقه .

فقد ظهرت في البداية المشكلة على اساس اخلاقي بمعنى ان هناك شعوب متخلفة يجب العمل على مساعدتها في هذا المفهوم كما نرى تجاهل تام بالظروف التاريخية للتخلف ذاته ، والذي اعتبر حسب نظرية روستو<sup>(26)</sup> تأخر زمني للنمو الاقتصادي وقد تأثر المجتمع الدولي ومنظّماته في البداية بوجه النظر هذه ، في فترة لاحقة بدأت هذه الفكرة تتعرض للنقد واكتشف الجميع ان المسألة ليست زمنية وانما يقع عبثها على الهياكل التي تنظم العلاقات الاقتصادية الوطنية والدولية وعلى تفكك اقتصاديات ومجتمعات الدول النامية ومنها بدأت التنمية بأخذ بالاضافة الى البعد الاقتصادي ، ابعاد اخرى مرتبطة بالعوامل الاجتماعية والثقافية بل بكيان الانسان ذاته ، وهذا ما اشار اليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 365 / 35 الصادر في 15 سبتمبر 1980م بشأن العقد الثالث للتنمية حيث اشار الى ان الطرق التنموية يجب ان تتضمن احترام الكرامة الانسانية وان الهدف النهائي للتنمية هو الارتفاع المستمر لرفاهية السكان جميعا على اساس المشاركة الكاملة في طرق التنمية والتوزيع العادل للفوائد التي يتم جنيها ..

وبدأت المسيرة في تحول التنمية من عمل اخلاقي الى حق ثابت للشعوب المتخلفة ففي مستوى النصوص الداخلية ، فكل دول العالم تشير الى التنمية باعتبارها حق بل ان دساتير الدول النامية والذي اغلبها دساتير برامج تضع عقيدة التنمية اساس لها ، ويدافع الفقه الغربي ظهور فكره القانون الدولي للتنمية والذي يمكن اعتباره التطبيق العملي للحق في التنمية .

وكثيرا ما يشور التساؤل اليوم عن اما من الاثنين قاد الى الآخر قانون التنمية ام حق التنمية ، وان كان اغلب الفقهاء يميلون الى الاعتراف بأنه التطور الذي حصل في قواعد القانون الدولي للتنمية هو الذي ساعد على زياده الوعي وظهور فكره الحق في التنمية<sup>(27)</sup> ويبقى امام الجميع اجتياز المرحلة الاخيرة وهي الاعتراف الكامل بالحق في التنمية لتكون بعد ذلك لقواعد القانون الدولي للتنمية القوة الملزمة .

فعلى مستوى النصوص الدولية ، فان الحق في التنمية اقرته الكثير من قرارات المنظمات الدولية<sup>(28)</sup> وان كان مرتبط في الغالب بحقوق الانسان وهو ما يشير بالتالي الكثير من المشاكل ورغم ان هذا الحق معترف به الان الا ان التعريف الدقيق له ولمحتواه من الالتزامات مازال بعيد عن التحديد فلا توجد وسيلة دولية لتحديد بطريقة مباشرة هذا الحق كذلك لا يوجد نظام قانون وضعي له ، وبالتالي ففي الظروف الحالية فان كل محاولات التعريف ستكون نظرية بحثه وربما يرجع سبب صعوبة التحديد الى اختلاف الوثائق الدولية في حديثها عن

هذا الحق فأحيانا تستخدم هذا الحق وتعطيه للأفراد والأشخاص أو الأمم والشعوب وأحيانا للآخرين في نفس الوقت ، وبالتالي إذا اعتبر الحق في التنمية حق للإنسان فإن ذلك يؤدي إلى إخراج بل وربما جعل الإنسان ضد الدولة التي ينتمي إليها وينظر إليه على أنه تدخل في شئون داخلية ، وإذا اعتبرنا أن الحق في التنمية لا يمكن أن يمر إلا من خلال الدولة فإن الحق في التنمية يصبح حق للدولة مع ما يثير ذلك من مشاكل في مستوى الحياة الدولية والتنازع الأيديولوجي بين معسكراتها المختلفة<sup>(29)</sup> لفقه يميل إلى الأخذ بالجانبين<sup>(30)</sup> وهناك من يرى الحق في التنمية يأتي في قمة حقوق الإنسان<sup>(31)</sup> ولكن السؤال مازال واردا وهو هل تعطى الأولوية لحماية الشخص وإعطائه حرياته الأساسية أم دعم الدولة ومساعدتها لتحقيق التنمية بغض النظر عن اختيارها الداخلية ؟ كما هو واضح الفقه الغربي يميل كثيرا إلى الربط بين الاثنين وهذا الربط هو نفسه الذي يحول حتى الآن بين الحق في التنمية ووضوحه واعتراف الجميع به .

والغريب في الأمر أن الدول النامية وقعت في فخ الجمع بين الجانبين<sup>(32)</sup> من خلال العبارات التي استخدمت في قرارات المنظمات الدولية وبالتالي ساهمت بطريقة ما في تعطيل تحديد مفهوم واضح للحق في التنمية .

وخروجا من كل الآراء الفقهية ، فإنه إذا بحثنا عن مبادئ للقانون الدولي للتنمية وهي في ذاتها تمثل الالتزامات المتولدة من الحق في التنمية<sup>(33)</sup> ، نجد الأمر يثير في أذهاننا ثلاثة أفكار هي :

● فكره السيادة التي تمارسها الدول النامية على مصادر ثروتها وفكره التعاون الذي تقدمه الدول الصناعية ، وأخيرا المشاركة في الثروات الطبيعية للإنسان هذه الأفكار الثلاث التي يقوم عليها القانون الدولي للتنمية وتشكل ما تستطيع أن نطلق عليه بالمبادئ التي يقوم عليها هذا القانون :



## المبحث الاول السيادة

السيادة تعنى تقليديا ان للغدول الحق الكامل في القيام بماتراه في حدودها الاقليمية وهذا يضمن لها ولو من من الناحية النظرية تنظيم مصادر ثروتها الطبيعية والنشاطات الاقتصادية الموجدته على اقليمها ، وبالتالي فاذا كانت السيادة ظهرت في اوربا لحماية الشعب من تدخل البابا والامبراطور فانها بالنسبه للدول النامية تعنى حماية الدول النامية الفقيرة ضد اى محاولة للتدخل في شؤونها المحلية من الدول الغنية وهذا مايمكن بالجانب السلبي في السيادة الجانب الايجابي فهو يعنى الحق المعترف ، به لكل شعب في تقرير مصيره بحرية وفي اختيار نظامه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يريده ، هذا الحق من حيث المبدأ يتفق الجميع عليه ولكن لانسى انه من الناحية الواقعية محل غموض لان الدول النامية حريتها في الاختيار محدوده ، وذلك لحاجتها للحد الأدنى في بقائها للدول الغنية ( مشكله الغذاء ) كذلك الضغوط التي تتعرض لها الدول النامية من المعسكر الغربي او الشرقي لفرض نظامه الخاص عليها ، ومع ذلك يبقى حق تقرير المصير وممارسه السيادة حجر الزاوية في القانون الدولي للتنمية ، انه بعبارة اوضح حق الشعوب في انشاء دولتها وحصولها على الاستقلال وهو مايمكن تسميته حق تقرير المصير السياسي والذي تأكد مرتين في ميثاق الامم المتحدة في المواد 1 - 55 كذلك حق هذه الشعوب في سيطرتها على ثروتها الطبيعية وهو مايمكن ان تسميه بحق تقرير المصير الاقتصادي والذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة بقرار رقم 626 الصادر في الثاني عشر من يناير 1952 م والذي يعترف بحق الدول النامية في السيادة على مصادر ثروتها الطبيعية ، ومنذ ذلك الوقت بدأت الدول النامية العمل على دعم هذا الحق حيث توالى الجمعية العامة على ترديد هذا المبدأ وفي سنة 1958 م انشئت لجنة خاصة من 9 أعضاء ، حيث اعمالها كانت هي الاساس الذي بنى عليه قرار الجمعية العامة رقم 1803 والذي اكد مبدأ السيادة على المصادر الطبيعية وان كان قرار تسويه فقد أكد حق الدول في السيطرة وحق الآخر في التعويض في حالة التأميمات . . وحدث منذ قرار الجمعية العامة رقم 2158 الصادر في 25 نوفمبر 1966 م تصور هام انتهى بميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية<sup>(34)</sup> والذي ادخل اضافته حيث تطور الامر من السيادة بمعنى السيطرة على مصادر الثروة الى السيطرة على النشاطات الاقتصادية وهي فكره اكثر عمومية<sup>(35)</sup> وهكذا فالسيادة ليست الثروات الطبيعية فقط وانما لكل النشاطات الاقتصادية وبالتالي فهي تخضع للقضاء الوطني ايا كانت هذه النشاطات موجوده سواء في الاقليم نفسه او المياه الاقليمية او في الجرف القاري وعندما نقول ان الدوله لها السيادة على النشاطات نعني بانها تملك سلطة



تنظيمها بالكامل طبعا كل ذلك اصبح مصدر لبعض المشاكل القانونية للدوله النامية منها :

\* الكثير من الدول النامية تحصلت على الاستقلال ووجدت اجانب ( اشخاص وشركات ) استلموا حقوق وامتيازات سابقة عن هذا الاستقلال يظلون محتفظين بها وفق نظرية تقليدية ( الحقوق المكتسبة ) ولكن ذلك وكما هو واضح لا يتفق مع مفهوم السيادة الدائمة على النشاطات الاقتصادية .

\* فاعليه السيادة للدول النامية لا تطرح وقت الاستقلال فقط ولكن في الكثير من الاحيان .

بعده ايضا حيث ضعفها الاقتصادي يدفعها للتنازل عن بعض حقوقها بموجب معاهده او عقد ، هذا التنازل كثير ما يصبح بعد فتره غير متفق مع الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول النامية ، . . . السيادة تعني ان الدول النامية احرار في انهاء او تعديل او الغاء هذه الوسائل وذلك اعمالا لمفهومين تقليديين في القانون الدولي وهما :

1 - المعاهده الغير متساوية .

2 - الشرط الذي بمقتضاه المعاهدات لا يمكن احترامها في حالة حصول تغيير رديكالى في الظروف .

\* الدول النامية تبقى حرة وفق مبدأ السيادة في استخدام كل الوسائل القانونية التي تراها مناسبة للسيطره على النشاطات الاقتصادية في نطاقها الاقليمي ( شروط تعاقدية خاصة او تنظيم عام وشامل ) ولهذا فهناك الكثير من هذه الدول اصدت قوانينها للاستثمار تحدد فيها حقوق والتزامات المستثمرين ( تحديد التقنيه التي يمكن استخدامها ، استخدام عماله وطنيه ، مراقبه المبيعات والاسعار ، الالتزام باعادة الاستثمار )

وان كان هذا التحديد يتأثر بطبيعة الحال برغبة كل دوله في تشجيع الاستثمارات الوطنية او الاجنبية ، كذلك مراقبة هذه الاستثمارات يثير قلق الدول النامية خاصة عندما يكون الطرف الآخر اجنبى وقد اشارت المادة الثانية من ميثاق وواجبات الدول الاقتصادية الى ثلاث مسائل متعلقة بمراقبة العمليات التي تتم بواسطة الاجنبى .

حق تنظيم الاستثمارات الاجنبية .

مراقبة وتنظيم نشاطات الشركات المتعددة الجنسية .

حق التأميم ونزع الملكية او نقل ملكية الاموال الاجنبية .

\* كثيرا ما استخدمت الدول النامية الملكية الجماعية لوسائل الانتاج كوسيلة لحقيق التراكم الراسمالى وكحل اخيرا في مواجهة الاستثمارات الاجنبية ، <sup>(36)</sup> وهذا النقل يكون بقرار اتفق على تسميته بالتأميم بمعنى نقل الملكية الى الامه وهو قد يكون جزئى او كلى في الفكر الغربى السيادة لاعلاقة لها بالملكية فالاولى تعنى سلطة عليا والتي في داخل النظام القانونى تعترف

بالمملكية الخاصة ، ولكن بالنسبة للدول النامية الامر مختلف . حيث تصفيه الاملاك الاجنبية يعتبر تصرف مكمل للسيادة الوطنية ، اليوم شرعية التأميم في القانون الدولي ليست محل نقاش . وان كانت المشكلة الآن انحصرت في مستوى التعويض<sup>(37)</sup> حيث ، القانون الدولي الكلاسيكى يقر الحق في التأميم مقابل الحق في التعويض ولكن الدول النامية وان كانت تقرر مبدأ التعويض الا انها تطالب ان يكون وفق قدرات وامكانيات الدول النامية<sup>(38)</sup> وبصورة عامة الخلاف الآن قائم على ثلاث مواضيع خاصة كما قلنا بالتعويض وهو وجود قواعد للقانون الدولي في الموضوع وشروط دفع التعويض وطرق دفع هذا التعويض<sup>(39)</sup> وكل المشاكل الناجمة عن التأميم متعلقة في اغلبها بهذه المواضيع الثلاث .

## المبحث الثاني

### التعاون

التعاون بين الدول النامية والدول الصناعية يستدعى نوع من التضامن الذي يقوم على قيام الثانية بمساعدة الأولى من أجل التنمية مساعدة تأخذ اشكالاً مختلفة ، ومبدأ التعاون والمساعدة هذا تقره كل المواثيق الدولية ابتداء من ميثاق الأمم المتحدة في مادة 55 وكذلك الكثير من قرارات الجمعية العامة منها بالخصوص القرار رقم 1515 لسنة 1960م وكذلك الميثاق الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية الثقافية والاجتماعية لسنة 1966م والقرار 2626 الصادر في 24 ديسمبر 1970م بشأن الاستراتيجية الدولية للتنمية واخيراً ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، ولكن بجانب قرار مبدأ التعاون والمساعدة فإن هناك التزام يقع على الدولة النامية ذاتها لأن التنمية في النهاية مسئولية وطنية وهذه المسئولية الوطنية تم التأكيد عليها بنفس القدر والقوة في الكثير من القرارات والمواثيق الدولية<sup>(40)</sup> . ولكن هل تقديم العون والمساعدة هذا هو عمل من اعمال البر والاحسان ام انه واجب يقره القانون ؟ الاجابة تقودنا الى ما يعرف اليوم في القانون الدولي بأزدواجية القواعد القانونية وهذا ما جعل الكثير تعترض على القانون الدولي للتنمية بحجة ان هذه الازدواجية في القواعد ستؤدي الى تفجير القانون الدولي العام المتناسك والذي يخاطب الدول على قدر المساواة ولكن بادى ذى بدء ماذا تعنى ازدواجية القواعد القانونية ؟

انها القواعد القانونية التي وضعت لمصلحة الدول النامية لتستفيد منها دون مقابل بمعنى ان عدم المساواة الاقتصادية الواقعية يجب محاربتها عن طريق عدم المساواة القانونية بمعنى آخر على الدول الصناعية ان تقدم اكثر للدول النامية ، مما تأخذ منها وبالتالي فالالتزامات لا يمكن ان تكون متماثلة ، ان ازدواجية القواعد بهذا المعنى تعبر عن ارادة الدول لتغير القواعد التي تحكم العلاقات الدولية فتكون اكثر تكيفاً مع الحالة الاقتصادية للدول النامية . . ولكن هل عرف القانون الدولي هذه الازدواجية من قبل ؟

الاجابة على الفور بنعم وخير دليل على ذلك نظام الأمم المتحدة ذاته خاصة مجلس الامن الدولي حيث الدول ذات العضوية الدائمة تسرى عليها قواعد لا تسرى على بقية الاعضاء ، بل ان ازدواجية القواعد تجد مبرر لها في كل القوانين الداخلية لكل الدول ، فالتشريعات التي تسنها كل دولة لحماية فئة اجتماعية معينة نتيجة لظروف خاصة ( اصحاب الدخل المحدود / العجزة . . ) لا تؤدي الى انفجار القانون الداخلي وبالتالي فلا يوجد مانع بأن تنقل هذه الدول هذه الازدواجية للقانون الدولي لخدمة الطرف الاضعف والافقر في المجتمع الدولي وهي الدول النامية . على كل حال فهذه الازدواجية بدأت في الدخول في العلاقات الدولية وقد ظهرت في :



\* نظام الامم المتحدة وخاصة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED والتي لعبت دورا مهما في ادخال هذه الازدواجية ، كذلك في بعض المؤسسات المتخصصة الاخرى ومنها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي تأسس في ديسمبر 1976م (") واخذ بازدواجية القواعد في العلاقات الدولية عندما قصر الاستفادة منه على الدول النامية فقط .

\* نظام الغات C.A.T.T والسوق الاوربية المشتركة ICEE اخذ ايضا ببعض ازدواجية القواعد القانونية في تعاملها مع الدول النامية .

## المبحث الثالث المشاركة في الثروات الطبيعية المملوكة للانسانية كلها

رأينا كيف سعت الدول النامية من اجل ان يكون لها حق في تنظيم ومراقبة النشاطات الاقتصادية التي تجرى على اقليمها ، ولا يوجد ما يمنع هذه الدول ان تسعى من اجل ان تجعل من الانسانية كلها هي المالك للثروات والحقوق التي لا تنتمي لاي دولة<sup>(42)</sup> .

ان السعى لتحقيق ذلك كخطوه اولى ثم الاستغلال المشترك لصالح الانسانية كلها كخطوه ثانية من المبادئ الرئيسية التي نراها للقانون الدولي للتنمية ، منذ مده طويلة اعتبرت المجالات الجوية والبحرية والفضائية من الاشياء التي ليست ملكا لاحد . ولكن البحث عن مصادر الطاقة والمواد الاولية والغذائية بواسطة الامكانيات والوسائل التكنولوجية الحديثة والمتقدمة ادى الى الحاجة الى اعادة النظر في هذا الامر ، خاصة ان الدول القادرة ماليا وتقنيا وحدها التي تملك القدره على الاستغلال وبالتالي فالدول النامية مخافه ان تستبعد من اقتسام حقها في هذه الثروات فانها تطالب بالاعتراف بمبدأ انه كل ماليس ملكا لدوله فهو ملك للانسانية جمعاء . . . وبالتالي فهناك حاجة ملحه لاعادة النظر في الاتفاقيات التي تم وضعها لتنظيم اعالي البحار واستخداماته<sup>(43)</sup> وكذلك الفضاء الخارجي<sup>(44)</sup> وقد حاولت الدول النامية ان تحقق بعض المطالب في استغلال اعماق البحار من خلال قانون البحار الذي تم اقراره اخيرا<sup>(45)</sup> رغم المشاكل الكثيرة التي اثيرت .

اذن السيادة والتعاون والملكية للانسانية جمعاء تمثل مبادئ يرتكز عليها القانون الدولي للتنمية ، وهي ربما تكون محل لالتقاء او حتى التناقض بين القانون والايديولوجيا وبين صياغه مواد والفاعليات الاقتصادية والقدرات التقنية إنه التفاوت الذي يجعل منها مبادئ يشدها القانون نحو الواقع بقدرته الخاصة التي يجب البحث عنها في مصادره ذاتها . .

السؤال المطروح من اين يأتي القانون الدولي للتنمية ؟ ماهي الادوات التي تصنعه : بل ماهي وسائل انتاجه ؟

## الفصل الثالث

### مصادر القانون الدولي للتنمية



إذا كان من أهم مصادر القانون الدولي التقليدي هي المعاهدات فإنه ما يتعلق بالقانون الدولي للتنمية فالأهمية تنتقل الى قرارات المنظمات الدولية ، فهي التي تحتل مكان الصدارة بهذا الخصوص لتأتي بعدها المصادر الأخرى وتليها في الترتيب وهي العرف ثم القواعد الاتفاقية ثم التعاقدية ، نستعرض كل ذلك :

### المبحث الأول قرارات المنظمات الدولية

رأينا كيف أن المجتمع الدولي وبضغط من الدول النامية بدأ في إنشاء الكثير من المنظمات ذات العلاقة بالتنمية ومشاكلها المختلفة ، ولهذا فإن قرارات هذه المنظمات تعتبر المصدر الرئيسي للقانون الدولي للتنمية<sup>(6)</sup> طبعاً تثار بعدد هذا المصدر مشكلتين رئيسيتين الأولى بكيفية إصدارها والثانية بمدى قوتها الملزمة :

#### \* كيفية إصدار القرارات في المنظمات الدولية :

يشير بصفه عامة إصدار القرارات مشكلة في الأمم المتحدة ، ففي الجمعية العامة حيث الدول النامية تملك الأغلبية ، فإنه القرارات تؤخذ بثلاث طرق نحددها هي :

\* الرضا consensus ، وقد تم تعريفه في مؤتمر بوخارست اغسطس 1974م في المؤتمر العالمي للسكان ، على أنه الاتفاق العام دون تصويت ودون أن يكون هناك بالضرورة اجماع ، وبالتالي فهو صعب التحقيق ويتطلب جهود ضخمة للمناقشة ، وتتميز قرارات الرضا بأنها جاءت نتيجة لمباحثات طويلة ومعقدة وأنها وثيقة بدون تصويت .

\* الاجماع فهي القرارات التي تؤخذ باجماع الحاضرين ، وبالتالي من الممكن أن يعلن اتخاذ قرار بالاجماع رغم نسبة كبيرة من الغياب .

\* الأغلبية وهي الأغلبية العددية والتي تملكها الدول النامية بكل سهوله في المنظمات الدولية وتستطيع أن تقر بها أي قرارات تراها .

ولكن رغم هذه الوسائل الثلاث ، فالدول النامية تدرك أنه ليس من المفيد أن تصدر قرارات دون أن تؤيدها الدول الصناعية ولو جزئياً وهذه الطريقة سمحت بتفادي المواجهه ودعم التعاون والاتفاق ، رغم أنها ممكن أن تكون قد تمت في مفاوضات تحت ضغوط مختلفة . والكثير من القرارات والمواثيق والتي لها علاقة بالقانون الدولي للتنمية تم اقرارها بطريقة الرضا منها مثلاً قرار الجمعية العامة الصادر في 24 أكتوبر 1970م بشأن الاستراتيجية

الدولية للتنمية<sup>(4)</sup> يعاب على اتخاذ القرارات بطريقة الرضا هو محور التمييز بين الاصوات التي تؤيد فعلا وتلك الغائبة والتي لا تؤيد المشروع المعروض ولهذا السبب فاحيانا عندما تظهر بعض المشاكل او المواقف الغير واضحة فان كل دولة تحتفظ بحقها في المطالبة باللجوء الى الطرق المعتادة للتصويت في الامم المتحدة ، وهذا ماتم بخصوص ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية حيث تم التصويت عليه وايده 117 صوت و 6 اصوات ضده من بينها الولايات المتحدة وغياب 10 عن التصويت من بينها الدول الغربية الا انه حتى اليوم مازالت طريقة اتخاذ القرارات بصورة عامة في الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة محل اختلاف بين الدول النامية والدول الصناعية فمن جهة الاولى تطالب بمبدأ صوت لكل دولة خاصة في المؤسسات المالية الدولية<sup>(5)</sup> وقد حققت بعض النجاح في هذا الاتجاه في الصندوق الدولي للمواد الأولية<sup>(6)</sup> والصندوق الدولي للتنمية والزراعة ، وفي المقابل تطالب الدول الصناعية بربط التصويت بحجم المساهمة المالية في ميزانية الامم المتحدة ومنظماتها وقد عبرت الولايات المتحدة الامريكية كثير عن هذا الموقف كان آخرها في مؤتمر قانون البحار الثالث .

وهناك من يطالب من جانب الفقه الغربي ايضا ، بطريقة للتصويت في الامم المتحدة اطلق عليها<sup>(50)</sup> triade contraignante وهي تطالب بأن تؤخذ القرارات وخاصة الهامة منها بمعنى المادة 18 من الميثاق وفق المعايير الثلاث التالية .

كل دولة صوت ، المعيار السكاني ، المعيار المالي ، بمعنى ان القاعدة لكل دولة صوت ثم توزع بعد ذلك الاصوات حسب عدد السكان او المساهمة المالية ، وحتى يؤخذ قرار يجب توفر الثلث في المعايير الثلاث ومقابل ذلك تكون لهذه القرارات الصفة الملزمة ، طبعا كما هو واضح الهدف هو ربط الاصوات بالمساهمة المالية وهو امر لاتقبله الدول النامية نتيجة لظروفها الاقتصادية . . . ويبقى الامر هو محاولات من الطرفين لتحقيق تقدم في طريقة اتخاذ القرارات يتفق ومصالحه ونتيجة لاختلاف بل وتناقض احيانا هذه المصالح فإن الوضع يبقى كما هو عليه الامر الذي يثير مشكلة ثانية خاصة بالقوة الملزمة للقرارات التي تتخذ .



## القوة القانونية الملزمة لقرارات المنظمات الدولية

يبدو ان الاتجاه السائد في فقه القانون الدولي ان قرارات المنظمات الدولية ليست لها اى قوة قانونية ملزمة ، فقرارات الامم المتحدة ليست ملزمة دائما على الدول ان تنفذها . بحسن نية<sup>(51)</sup> ولكن مع ظهور المنظمات ذات العلاقة بالتنمية طرحت المشكلة الآن على بساط البحث من جديد ، فرغم ان قرارات هذه المنظمات لا تخلق قانون دولي جديد الا انها على الاقل ترفض القواعد القديمة وتحدث فيها تطور ملحوظ مثل ما حصل فيما يخص موضوع التأميم ، وتتعارض المواقف هنا ايضا بين من يتمسك بالقول بأن كل القرارات التى تصدر عن الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ماهى الا نوع من التعبير عن الامانى والتمنيات وتتمسك بحرفية الميثاق التى لا يعطيها الا صفة توصيات فقط والدول النامية التى تحاول ان تجعل لهذه القرارات قيمة قانونية ملزمة .

من الناحية الواقعية ، يبدو ان من الصعب تحديد القيمة القانونية لكل قرارات الامم المتحدة ومنظماتها المختلفة بصفة اجمالية ، بمعنى ان نقول ان كل هذه القرارات ليست لها الصفة الالزامية او لها تلك الصفة ، وانما يجب ان نتفحص كل قرار على حدة بل داخل القرار الواحد ، فبالأكد سنجد ان هناك الكثير من المبادئ التى سبق للعرف والمبادئ العامة للقانون ان اخذ بها ومنذ فترة طويلة وبالتالي منذ تلك الفترة اكتسبت قوتها الملزمة ، كذلك هناك مواد تم اتخاذ القرار بخصوصها بطرق مختلفة ، كما راينا فبالأكد تلك التى اتخذت بالاجماع لا يمكن ان تكون لها نفس القيمة القانونية لتلك التى اتخذت بطريقة اخرى ، وعلى هذا لا يمكن اصدار حكم مثلا على ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية بالكامل لتقدير قيمته القانونية<sup>(52)</sup> .

ويبقى لنا لتحديد القيمة الحقيقية لهذه القرارات ان نبحث فى كل مرة وعلى حدة فى طريقة اتخاذ القرار فى المنظمة الصادر عنها كذلك موضوع القرار ذاته والوسائل التى وضعت للسهر على تنفيذه واخيرا اذا تكررت نصوص القرار فى قرارات لاحقة فأن ذلك يؤثر على اعتبار ان له قوة ملزمة .

### المبحث الثانى : العرف

فى نطاق القانون الدولي للتنمية يساهم العرف فى القرارات الصادرة عن المنظمات



الدولية دون ان يكون كافيا لتشكيلها ، فهناك الكثير من القرارات التي كانت تقنين لاعراف سابقة موجودة<sup>(53)</sup> ومع هذا ولحدائة القانون الدولى للتنمية فأن العرف يبدو لنا من الوهلة الاولى انه مصدر ثان بل وحتى ثانوى فى تكوين قواعد هذا القانون ، وهناك الكثير من التصرفات التي تقوم بها الدول النامية ، وتنتهى الدول الصناعية الكبرى بقبولها مثل مسائل التأميم ، ويمكن ان يكون للعرف دور اكبر من ذلك ، حيث لا تخلو المجتمعات الانسانية من وجود اعراف تخدم الطرف الاضعف والافقر والذي فى اشد الحاجة الى المساعدة ، ولما كانت هذه هى مشاغل القانون الدولى للتنمية فلا يوجد ما يمنع ان تستعين الدول النامية بهذه الاعراف الموجودة لتكوين قواعد قانونية تخدم قضية التنمية للشعوب الفقيرة ، فالعرف الذى يجب ان يتحول كمصدر للقانون الدولى للتنمية هو عرف الشعوب والامم ايا كان مستوى تقدمها وليس العرف المحدد بالمعاملات الدولية والذي شكل من قبل دول وهو فى الواقع بعيد عن المجتمعات الانسانية لانه جاء نتيجة صراع مصالح فى عصر الهيمنة الاستعمارية .

### المبحث الثالث : القواعد الاتفاقية

القانون الدولى للتنمية يلجأ الى الوسائل الاتفاقية المعروفة فى القانون الدولى بصورة عامة خاصة الاتفاقيات وان كان يعطيها بعض العلامات المميزة نتيجة لتعلقها بموضوع التنمية فالمعاهدات فن قانونى بمقتضاه تدخل الدول فيما بينها فى نظام يرتب لها او عليها حقوق والتزامات ، لابرام المعاهدة . القانون الدولى يتمسك بالمساواة القانونية ، الامر يختلف فيما يتعلق بالقانون الدولى للتنمية ، ان المعاهدات التي تخدم التنمية لا تهتم بتلك المساواة القانونية الشكلية بين الدول لانها تخفى عدم المساواة الواقعية بين الاطراف المتعاقدة ، وكثير ما دخلت الدول النامية فى معاهدات مع دول اخرى اقوى منها وبالتأكيد فأن المفاوضات بين الاضعف والاقوى ليست متعادلة ولا يمكن ان تكون كذلك ، ومع ذلك فأن هذه الدول عندما توقع هذه الاتفاقية فأنها ستكون ملزمة بالنسبة لها وفق اتفاقية فينا .

بشأن قانون المعاهدات<sup>(54)</sup> وكثير ما وجدت دولة نامية نفسها فى مواجهة دولة صناعية كبرى ، تتمتع بالاضافة الى القدرة الاقتصادية بالسيطرة على الفقه القانونى لصياغة المعاهدات عن طريق مثالا استخدام لغة اجنبية عن لغة البلد النامى وبالتالى فان الاتفاق الذى تم التوصل اليه يعكس بطريقة او بأخرى ميزات علاقات القوة الموجودة فى الواقع .

وكثيرا ما اكتشفت الدول النامية بعد فترة ظلم المعاهدات التي ابرمتها بعد الاستقلال مع الدول الاستعمارية القديمة وما تحمل من شروط مضادة للسيادة الوطنية ولحاجات التنمية ، وبالتالي تسعى الى تعديلها مثل ما حصل بين اغلب الدول الافريقية وفرنسا او الى الغائها مثل ما حصل بين الجزائر وفرنسا 1971م .

وفي الوقت الحاضر المعاهدات الخاصة بالتنمية عديدة ، وتميل الدول النامية لاستخدام المعاهدات الدولية المتعددة الاطراف لان ذلك يترك لها فرصة للتجمع وتنسيق مواقفها ، ولكن يعاب على هذا التنوع من المعاهدات انها صعبة التحقيق وتأخذ الكثير من الجهد والوقت وبالتالي فالمعاهدات بين طرفين تظل ضرورية للقيام بأى نشاط تنموى مركز وهى تنوع من معاهدات تجارية الى معاهدات تعاون تقنى عام او متخصص بين دولتين ، او بين دولة ومنظمة دولية وهناك ايضا الاتفاقيات المكملة بين عدد من المنظمات الدولية للتعاون من اجل انجاز مشروع معين .

وتتميز المعاهدات التى تبرم بخصوص التنمية بالدور الذى تلعبه المنظمات الدولية ففى الغالب اما ان تكون هذه المنظمات طرفا فيها او انها تمت تحت اشرافها او ان المعاهدات تبرم تطبيقا لقواعد سبق لمنظمة دولية ان وضعتها او ان تقوم المنظمة الدولية بالاشراف على تطبيقها ، وبصورة عامة فأن المعاهدات الدولية للتنمية محدودة المدة فقبل نهايتها تبدأ المباحثات لتجديدها مرة اخرى مثل اتفاقيات المواد الاولية ، اتفاقية السوق الاوربية المشتركة مع الدول النامية ، اتفاقيات الاستثمار . . . وغيرها مما يعطى فرصة للدول النامية لاعادة تقييم اوضاعها ، واهمية هذه المعاهدات بالنسبة لعملية التنمية فيها واتخاذ المواقف اللازمة بخصوصها الامر الذى يجعل منها مصدر دائم ومتجدد لقواعد القانون الدولى للتنمية وان لم تكن الاخيرة .

#### المبحث الرابع : القواعد التعاقدية

نظرا لتطور الحياة الاقتصادية الدولية وحاجة الدول النامية لكل الاشخاص للمساهمة فى عملية التنمية ظهر بذلك دور الشركات المتعددة الجنسية ، وهو مادفع بدوره لظهور مايسمى بالعقود الدولية وهى جزء من القانون المتعدد الجنسية droit transnational ويسرى هذا القانون على مجموع القواعد التى تنظم التصرفات والاعمال التى تتجاوز transcedant الحدود الوطنية وهو قانون من اصول مختلفة ، فمن جهة كل دولة لها الحق فى تنظيم كما راينا من طرفها نشاطات الشركات المتعددة الجنسية على اقليمها والقانون الدولى للتنمية يسعى لضمان هذا الحق لكل دولة والذى تمارسه بكل سلطاتها التشريعية واللائحية ومن



جهة اخرى فإن هذا القانون يضم قواعد غير وطنية وهي ام ان تكون قسرية بمعنى فرضت على الشركات المتعددة الجنسية من المنظمات الدولية<sup>(55)</sup> او قواعد تعاقدية بين الشركات والدول النامية وهي تساهم في تحديد القانون الواجب التطبيق والذي لا يمكن ان يكون القانون الوطني<sup>(56)</sup> وهذه الاخيرة ما يطلق عليها احيانا ، عقود التنمية ، وهذه العقود تستخدمها الدول النامية في كل مرة تريد ان تدخل مع جهة اقتصادية ( شركات ) للقيام بأى نشاطات في سبيل الدفع بالتنمية على اراضيها وهذه العقود الخاصة بالتنمية يمكن تقسيمها الى مجموعتين من العقود :

#### عقود الاستثمار - عقود الخدمات

##### \* عقود الاستثمار

بالنسبة لهذا النوع من العقود تلتزم الشركة الاجنبية بادخال على التراب الوطني رأسمال خاص لمساعدتها في القيام بالعملية الاقتصادية المركبة مثل استخراج انتاج تمويل ، تسويق ، . . . . . الخ خاصة في قطاع النفط كذلك ادخال واحد او مجموعة من المنتجات ومن عقود الاستثمار المشهورة والتي عانت منها الدول النامية وادخل في كل قوانينها هو عقد الامتياز والذي كان السبب في استقرار المستثمر الاجنبي والذي حصل بمقتضاه ولدة طويلة على حق الاستغلال مما مكن له من جنى الكثير من الارباح ( عقود امتياز قناة السويس / عقود امتياز النفط ) ولكن هناك ايضا عقود استثمار غير عقود الامتياز وهي التي تسمح للاجنبي بانتاج سبلعة معينة في الدول النامية وهذه العقود رغم بساطتها الا انها تثير الكثير من المشاكل اذا كان هذا الاجنبي شركة متعددة الجنسية . ولكن الآن اغلب الدول النامية بدأت في تنظيم الاستثمارات الاجنبية وتستخدم في ذلك عقود مثل عقود المشاركة *contrat de participa* وعقود المشروع المشترك *les entreprises conjointes*<sup>(57)</sup> والتي بواسطتها الشركة الاجنبية تشارك المصالح الوطنية للقيام بالعملية الاقتصادية وهذا يسمح للدول النامية بالرقابة الفعلية عن طريق المشاركة في الادارة والارباح .

##### \* عقود الخدمات

وهي التي تنص فقط على تزويد الدول النامية بسلعة او شهادة *prestation* بدون ادخال



راسمال من طرف المستثمر الاجنبى ، وبالتالي فهذه العقود مختلفة عن الاولى ومن امثلتها عقد القرض ، وعقود تكوين الاطارات والتي يلتزم بمقتضاه المتعاقد الاجنبى بتأهيل العناصر الوطنية للمشروعات والادارة ، عقود المساعدة الفنية والتي تتعهد الشركة الاجنبية بمقتضاها بالقيام بعدد من البحوث والتنظيم واخيرا عقود البيع والتي تذهب من بيع سلعة او نقل ملكيتها الى بيع آلة او الالات والتي قد تكون اكثر تعقيدا احيانا مثل بيع المصانع وهى العقود المعروفة بمفتاح فى اليد او انتاج فى اليد .

وقد كانت حتى وقت قريب لاتثير هذه العقود اى مشكلة فى تحديد القانون الواجب التطبيق عليها فمحكمة العدل الدولية سبق وان حددت فى قرار لها عام 1929 م<sup>(58)</sup> ، ان كل العقد الذى ليس بين دولتين من اشخاص القانون الدولى فهو مؤسس على القانون الوطنى للدولة . ولكن فى الفترة اللاحقة ظهرت عدة محاولات لاجراج هذه العقود من سلطة القانون الوطنى واخضاعها لقانون آخر واستخدام المستثمر الاجنبى الكثير من الحجج لتبرير ذلك وايا كان رد الدول النامية عليه فمن حيث الواقع فان علاقات القوة ايضا تفرض نفسها هنا لتحديد ذلك فالدول المحتاجة ستقبل باى شروط يضعها الاجنبى والاخرى تستطيع ان تفاوض وتقبل وربما ترفض :

واما من حيث القانون فلا يوجد تشريع او قاعدة قانونية دولية تجبر الدول على عدم اخضاع العقود لتشريعاتها الوطنية بل العكس الكثير من الموائيق الدولية يكفل لها هذا الحق<sup>(59)</sup> ولكن فى المقابل ايضا واخذا فى الاعتبار الظروف العملية ، فان لا يوجد ما يمنع المتعاقدين من الاتفاق على اخضاع عقدهم لاي قانون غير قانون الدولة المتعاقدة ووضع القواعد الخاصة بالتسوية فى حالة حصول منازعة خاصة بالعقد بواسطة جهة تحكيم دولية وفى جميع الاحوال فان اختيار هذا النظام يتوقف على ارادة اطراف العقد . خاصة ان العقد كمؤسسة قانونية لاتجد البلدان النامية بديل عنها فى الكثير من الاحيان للدخول فى علاقات مع الغير ، وان تحديد مجالات هذه العلاقة هى فى ذات الوقت وبصورة عامة تحديد لنطاق تطبيق القانون الدولى للتنمية من حيث الموضوع بمعنى فى اى مجالات وعلى اى مواضيع تجد قواعد القانون الدولى للتنمية فرصة عملها المناسبة لانتاج اثارها .

## الفصل الرابع

### مجالات تطبيق القانون الدولي للتنمية

العلاقات بين الدول النامية وغيرها والتي تهتم بالتنمية بالدرجة الاولى تنحصر في ثلاث : الاولى هي المساعدة ، فلا يمكن ان تقوم اليوم تنمية في الدول النامية دون الحصول على مساعدة بمختلف اشكالها والثانية ان الدول النامية تربطها علاقات تجارية فهي في حاجة لاموال خاصة بها للتجهيز ولدفع فوائد القروض وتقوم هذه الدول لتحقيق ذلك بتصدير ما تملكه من المواد الاولية والتي تمثل تجارتها الرئيسية وبالتالي فمن الاهمية للدول النامية ان يتم تسويقها بطريقة مقبولة واخيرا الاستثمارات ، لانه المساعدة العامة غير كافية لتلبية كل متطلبات مشاريع التنمية ، وبالتالي فالدول النامية تسعى للحصول على استثمارات وتقوم بتوجيهها فيما بعد بالطريقة التي تخدم بها المصالح الوطنية ، نستعرض عمل القانون الدولي للتنمية في هذه المجالات الثلاث .

### المبحث الاول : المساعدة

من الصعب تحديد تعريف واضح ومعين لها خاصة ان الحدود بين التجارة وتجارة المساعدات صعب للغاية وان كان من الممكن ان نقول وبدون دخول في مشاكل تفصيلية ان المساعدة تعنى تقديم خدمة للدولة النامية لاستطيع الحصول عليها بطريقة التبادل . وهناك نوعين من المساعدات تعلق الدول النامية عليها اهمية كبرى وهما :

#### المساعدة المالية :

وهي التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية ، وهي غير كافية وفي تناقص مستمر في سنة 1977م البلدان الاسكندنافية<sup>(6)</sup> فقط التي قامت بتقديم مساعدات تقترب من نسبة 1٪ من الدخل القومي الاجمالى التي تم التوصية بها من الجمعية العامة للامم المتحدة عندما اقرت استراتيجية التنمية للعقد الثانى .

والمساعدات المالية هذه والتي تقدم من الدول الصناعية الغنية او المنظمات الدولية والمصرف الدولى للانشاء والتعمير تثير الكثير من المشاكل فهي قد زادت من مديونية الدول النامية<sup>(7)</sup> وبطريقة مفجعة وبدأت خدمة الدين تمثل عبئا على هذه الدول كذلك عدم انتظامها فهي مرهونة بارادة الدول الصناعية فلها ان تعطيها او تمنعها في اى وقت تشاء واخيرا وهذا ما تمثله كارثة المساعدات على الدول النامية ، انه الثمن السياسى الذى يجب ان تدفعه هذه الدول مقابل تلقى المساعدة والتي قد تصل الى حد المساس بالسيادة الوطنية



والاستغلال ( مثل اشتراط التسهيلات العسكرية . . . ) واشتراط سياسات اقتصادية معينة ( المصرف الدولي ) كل هذا يجعل من المساعدة عامل هيمنة او اعاقا للتنمية الوطنية<sup>(62)</sup>

### المساعدات الفنية :

التنمية لا تقوم فقط بتوفير الامكانيات المالية وانما تستدعي ايضا امكانيات فنية وتقنية الامر الذى يستدعي القيام بعملية نقل تقنية من الدول الصناعية للدول النامية ، وبالتالى فالمساعدة الفنية تهدف الى تحقيق ولو جزء من هذا النقل لبعض القدرات التقنية وذلك بتأهيل الاطارات الوطنية ، وتمتد ايضا الى تنظيم الملكية الصناعية وبراءات الاختراع واستغلالها ، بمعنى آخر فان المساعدة الفنية التى يعالجها القانون الدولى للتنمية هى كل اجراءات التعاون الصناعى الذى يشمل من انشاء فرع لشركة متعددة الجنسية فى البلد النامى الى المشروع المشترك الى عقود المفتاح فى اليد او الانتاج فى اليد . . . وبالتالى فاننا نستطيع ان نميز بين نوعين من المساعدات الفنية ، الاولى تتصل بتأهيل العناصر الوطنية والثانية تتصل بنقل التقنية .

### تأهيل العناصر الوطنية :

كل الدول النامية تسعى لتكوين اطرار وطنية مؤهلة فنيا للقيام بادارة المشروعات المختلفة التى يتم إنشاؤها وفق خطة التنمية ، ولكن نظرا للنقص الذى تعانيه ولو مرحليا فانها تلجأ الى طلب المساعدة من الدول الصناعية بارسال الخبراء والفنيين الاجانب وذلك ليحلوا مؤقتا محل الوطنيين حتى يتم اعدادهم ، وبالنسبة للوضع القانونى لهؤلاء الخبراء ، فانهم يخضعون لقانون دولتهم ، والتى يحملون جنسيتها ولكن بحكم وجودهم فى تراب الدول النامية فانه بالضرورة يخضعون لقانونها ايضا .

ولتلافى حدوث مثل هذه المشاكل تدخل الدولتين ( دولة الخبراء والدول النامية ) فى اتفاقية فى الغالب تكون نصوصها لمصلحة الطرف الاجنبى مثل تسهيلات التحويل بالعملة الاجنبية ودفع الضريبة والضمان الاجتماعى والسلع للاستخدامات الشخصية وغيرها . مما يرفع من تكاليف هذه الخبرة الاجنبية بالنسبة للدول النامية .

## نقل التقنية :

وهي مشكلة تثير اهتمامات الكثير من المهتمين بموضوعات التنمية في الدول النامية<sup>(63)</sup> هذه الدول التي في حاجة الى تقنية مناسبة ومنخفضة السعر وسهلة الاستيعاب ، تستخدم عدة طرق لانجاز عملية النقل هذه منها :

- 1 - يمكن ان يكون النقل عن طريق شراء براءة الاختراع brevet او عقد Contrat de licence وهو الذى يبرم بين شخصين احدهما يريد التقنية والاخر يريد استخدامها
- 2 - يمكن ان تتم عن طريق الاستثمار المباشر مثل فرع الشركة حيث يمكن ولو بصورة جزئية او حتى ضئيلة للدول النامية ان تستفيد من نقل التقنية .
- 3 - يمكن ان يتم هذا النقل عن طريق المشروعات المشتركة والتي تتم بين البلدان الصناعية والدول النامية بواسطة مشروع مملوك لهذه الدول الاخيرة يمكن ان يسمح بدخول التقنية ونقلها .

وفي نظام الامم المتحدة PNUD تبقى باستمرار هي الجهة الرئيسية لتقديم المساعدات الفنية وهي لاتتحمل بالكامل الثمن المالى للعمليات التي تقوم بها وانما يقع على الدول المستفيدة ان تتحمل جزء منها واهمية دور هذه المنظمة هي في تنسيق مجموع عمليات المساعدة الفنية التي يقدمها نظام الامم المتحدة .

## المبحث الثانى : المبادلات التجارية

تأمل الدول النامية ان تأخذ نصيبها من التجارة الدولية ، وذلك لأن المردود لتجاريتها التصديرية يمكن ان يسمح لها بالحصول من الدول الصناعية على التجهيزات التقنية الضرورية للتنمية وتطوير تجارتها يتم عن طريق تنويع زبائنها التجاريين ، وان كانت الدول الغربية تتدخل بما يعادل 75٪ فى العلاقات التجارية للدول النامية فان التنويع فى الاسواق والصادرات لاي دولة يعطينا فكرة ولو عامة عن مستوى التنمية فى هذه الدولة ، وقدرتها على حماية استقلالها وممارسة افضل ظروف سيادتها - وما نظام الحماية الا للتعبير العملى على قدرة نظام الانتاج الوطنى لمواجهة انظمة الدول الاخرى ، ولهذا فإن المبادلات التجارية للدول النامية تمثل مجالا هاما للقانون الدولى للتنمية ، يعالجها من خلال العلاقة التي يجب ان تقوم بين الدول النامية والصناعية وكذلك عن طريق تجارة المواد الاولية من جهة وتجارة المواد المصنعة من جهة اخرى . نستعرضها موضحين فى البداية الاطار القانونى العام للتجارة الدولية .



## الاطار القانونى العام للتجارة الدولية

بعد انتهاء الحرب تم تنظيم التجارة الدولية على اساس الليبرالية الجديدة وحرية التجارة وذلك كرد فعل للسياسة الحماية السابقة<sup>(64)</sup> وقد جسد هذا التنظيم اتفاقية الغات G.A.T.T<sup>(65)</sup> وهذه الاتفاقية تقوم على اساسين اثنين هما :

- 1 - عدم التمييز. Non-discrimination وهو يعنى عدم التمييز بين البضائع الاجنبية والوطنية .
- 2 - شرط الامة الاكثر رعاية La clause de la nation le plus favorisee

اما هذا الشرط فيعنى ضمان عدم التمييز بين البضائع الاجنبية التى تدخل السوق الوطنية وقد ادت هذه الاتفاقية الى التوسع الاقتصادى الراسمالى المعروف وان كان على حساب الدول النامية ، حيث الميزان التجارى لم يتوقف عن الزيادة لمصلحة الدول الصناعية بينما مداخل الدول النامية ( عن طريق اسعار المواد الاولية ) لم تتوقف عن الانخفاض ، ولذلك كانت هناك ضرورة لاقرار نظام افضلية خاصة للدول النامية والذي تم ولوجزئيا والذي يستمد اصوله من الجزء GATTIV الذى تم اقراره فى سنة 1964م والاتفاق الذى تم فى طوكيو سنة 1979م<sup>(66)</sup> ومن النظام العام للافضلية الذى اقره مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، اتفاقيات Lome والسوق الاوربية المشتركة ، وهذا النظام بأصوله المختلفة هذه يقوم على :

\* عدم المعاملة بالمثل Non-Reciprocite وهى تعنى ان البلدان الصناعية لا تنتظر ان تعامل بالمثل من الدول النامية فى تخفيضها او الغائها للحواجز الجمركية او اى عوائق اخرى ترى ازالتها فى التجارة الدولية .

\* نظام الافضليات Systeme des pfernces وهو يعنى ان الدول الصناعية تقدم معاملة compen-satoir للبلدان النامية او لبعضها .

## المواد الاولية

### Les Produits de base

المواد الاولية تمثل الجزء الاهم فى تجارة الدول النامية 80% من التصدير وعلى مردود هذا التصدير يتوقف التمويل الخارجى للتنمية ، ومنذ مدة طويلة والدول النامية تحتج على تدهور اسعار المواد الاولية Terme de l'echange وهى تعنى :

العلاقة المحاسبية على اساس سنة معينة كمرجع بين تغيرات اسعار التصدير والاستيراد وبالتالي فمجهود الدول النامية منصبه على اعادة تنظيم اسعار المواد الاولية وعلى اسواق



هذه المواد الأولية ، بمعنى زيادة اسعار البيع وكمية البيع والاستقرار في الاثنين ولتحقيق ذلك استخدمت الدول النامية الاتفاقيات الخاصة بالمواد الأولية وبرنامج دعم المواد الأولية .

### الاتفاقيات الخاصة بالمواد الأولية

هي اتفاقيات جماعية لاطراف تم ابرامها بين الدول المصدرة والدول المستوردة وهناك اليوم ست اتفاقيات تتعلق بالمواد التالية : زيت الزيتون ، القمح ، etain القهوة ، الكاكاو ، السكر ، وبالنسبة للاتفاقيات الخاصة بالقمح 1971م والخاصة بالسكر 1977م فهي لم تقم الا بتنظيم التشاور بين الدول الاعضاء ولا تحتوى على اى نظام حقيقى يطبق على الاسعار والسوق الخاصة بهذه المواد اما بقية الاتفاقيات فهي عامة جداً<sup>(67)</sup> ، وذلك نتيجة العلاقات القوة الغير متوازنة في المفاوضات بين الدول النامية المنتجة والمصدرة للمواد الأولية والدول الصناعية المستوردة لها .

اما بقية المواد الأولية فان الدول المنتجة - انشئت تجمعات فيما بينها من اجل الدفاع عن مصالحها وخير مثال منظمة الاوبك فيما يخص قطاع النفط ، وقد استطاعت هذه المنظمات تحقيق انتصارات باهرة خاصة بالاسعار في بعض الوقت الا ان الخلافات الداخلية والاجراءات التي تتخذ من الدول الصناعية والتي تهدف الى تخفيض الاسعار عن طريق زيادة العرض وانخفاض الطلب كل ذلك ادى الى الحد من فاعليتها بل وتهديدها في وجودها ذاته . وهكذا فان كل هذه الاتفاقيات والمنظمات لم تمنع الاسعار من التدهور وحتى في حالات الارتفاع فان ذلك لم يكن بالقدر الكافي الذى يوازى ارتفاع اسعار المواد المصنعة ويحفظ القوة الشرائية للدول النامية ، ان بناء علاقات عادلة فيما يخص المواد الأولية لن يكون إلا على اساس ربط اسعار المواد الأولية التي تبيعها الدول النامية باسعار السلع التي تشتريها من الدول الصناعية ولكن هذا مازال مرفوضاً من هذه الدول الصناعية .

### البرنامج المتكامل للمواد الأولية

Programme integre pour les produits des base

تم انشاء هذا البرنامج عن طريق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الرابع الذى عقد في نيروبي والذى اقره في الثلاثين من مايو 1976م وقد تم اقراره بدون معارضه وهو يهتم

بمجموعة من المواد الاولية التي تمثل اهمية في التصدير بالنسبة للبلدان النامية ، وهو يهدف الى تحقيق ثلاث مطالب هي :

- 1 - ضمان استمرار تجارة المواد الاولية بالاخذ في الاعتبار التضخم العالمى ونتائجه .
- 2 - مساندة الدخول الحقيقية للبلدان النامية بحمايتها ضد تقلبات الاسعار التي تؤثر على دخولها ومشاريع التنمية فيها .
- 3 - تحسين وضمان الامدادات من المواد الاولية للدول المختلفة .

واهم انجازات هذا البرنامج القرار الخاص بانشاء صندوق عام للمواد الاولية يهدف الى مساندة الاسعار والمحافظة على مردودات ثابتة للدول النامية ، ومنذ 1976م بدأت الجهود لاجراء هذا الصندوق لحيز الوجود ، وحتى يونيو 1977م ، حيث اقر المؤتمر الدولى للتعاون الاقتصادى اتفاق مبادئ لانشاء هذا الصندوق بينما اجل النظر في طريقة التمويل والتشغيل لاجتماعات لاحقة واهم نقطة خلاف في الواقع كانت بين الدول النامية والدول الصناعية فيما يخص نطاق المواد الاولية التي يشملها نظام الصندوق بالتعويض في حالة هبوط الاسعار فمن الطبيعى ان تشمل اكبر عدد ممكن من المواد بالنسبة للدول النامية بينما محددة للدول الصناعية .

واخيراً في 27/6/1982م<sup>(68)</sup> تم التوقيع على اتفاقية انشاء الصندوق الذي له وفق هذه الاتفاقية ثلاث وظائف :

- 1 - المساهمة في تمويل احتياطي منظم دولى ووطنى للمواد الاولية .
- 2 - تمويل اى مشروعات اخرى غير التخزين خاصة بالمواد الاولية .
- 3 - المساعدة في دعم التنسيق والتشاور .

والصندوق له شخصية قانونية ويجوز لجميع دول الامم المتحدة ان تكون اعضاء فيه وكذلك المنظمات ذات الاهتمام بالتكامل الاقتصادى الاقليمى . ونظام التعويض هذا الذى اخذ به الصندوق ليس جديد فقد استخدم في بعض المعاهدات ومنها اتفاقية Lcme لسنة 1976م وهو ما يسمى بنظام stebex<sup>(69)</sup> والذى يقر بمساعدة مالية من الجماعة الاوربية في حالة هبوط حاد للاسعار في حدود 5, 7٪ او هبوط حاد في الكميات 5, 2٪ ، وهو يشمل تصدير 29 سلعة اولية محددة على سبيل الحصر بهدف ضمان الاستقرار والمردود والنمو المستمر للاقتصاديات ورغم ان الصندوق يفترض فيه العمل وممارسة نشاطه الا اننا لانستطيع ان نحدد على سبيل الدقة الدور الذى تقوم به لحماية المواد الاولية وتجارتها .



## \* المواد المصنعة

les produits manufactures

كثير ما تطالب الدول النامية والمنظمات الدولية المهتمة بعملية التصنيع ، حيث أصبح اليوم توسع وتنوع تصدير المواد المصنعة ونصف المصنعة من البلدان النامية ضرورة شددت عليها الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة<sup>(70)</sup> وبالتالي فان الحاجة الى التصنيع والمساعدة في التصنيع تفرض على الدول الصناعية ان تقوم بتسهيل الحصول على التقنيات اللازمة لتحقيق ذلك .

تطوير وتصدير الانتاج الصناعى للدول النامية يشيرا الكثير من المشاكل اكثر حتى من تلك الخاصة بالمواد الاولية او الطاقة ، حيث في الواقع اذا كانت اقتصاديات المركز والهامش تكمل بعضها البعض في المواد الاولية فانه فيما يخص المواد المصنعة فانها في حالة منافسة الدول الصناعية تبذل كل مافي وسعها للمحافظة على التقسيم المالى الدولى للعمل الذى يساعدهم كثيرا .

وهكذا فان الدول النامية والمنظمات الدولية تكافح ضد العقبات التى توضع من الدول الصناعية في تجارتها مع الدول النامية وخاصة محاولة الحصول على معاملة افضل لمنتجات الدول النامية ، والعوائق امام تجارة المواد المصنعة للدول النامية تأتى من الدول او الشركات المتعددة الجنسية ، وهذه الاخيرة تقوم بعدد من العمليات التى تؤدى الى الاخلال بالمنافسة وقد ساعدت الازمة الاقتصادية الدولية لسنة 1970 م الدول الصناعية على زيادة العراقيل ضد مستوردات الدول النامية والتى تباع في الغالب باسعار رخيصة نتيجة لرخص اليد العاملة وقلة التكلفة خاصة الاجتماعية منها .

ورغم كل ذلك وبالمثابرة وتكاثف الجهود بين الدول النامية والصناعية تم تحقيق بعض التقدم والذى تعتقد الدول النامية انه مازال غير كافى فيما يتعلق بالقواعد الخاصة بالمواد المصنعة في الدول النامية واليوم هناك ثلاث مجموعات من هذه القواعد التى تنظم هذا النوع من النشاطات الاقتصادية :-

الاول : التطور الذى حصل في القسم IV من اتفاقية GATT والذى يهدف الى ازالة كل العوائق في وجه الاستيراد والتصدير للمواد الاولية التى تمثل فائدة خاصة للدول النامية ، كما ان هذا القسم اقر شرعية تطبيق مبدأ عدم المعاملة بالمثل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية<sup>(71)</sup> .

الثانى : نظام عام للافضليات Systeme generalise de preference

<sup>(72)</sup> وهى لايعنى فقط رفع الحواجز امام منتجات الدول النامية وانما باعطائها الافضلية وهذا النظام اعتمد في المؤتمر الثانى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في سنة 1968 م وتم



تحديده بدقة في اللجنة الخاصة بالافضليات لنفس المؤتمر سنة 1970 م ، وفي السنة التالية اعطت الغات GATT موافقتها على هذه القواعد ، وبالتدريج بدأت الدول الصناعية تضع قيد التنفيذ هذا النظام وان كان ببطء شديد<sup>(73)</sup> .

الثالث : نظام الافضليات الخاصة باتفاقية Lome وهو يقوم على اساس مبدأ عدم المعاملة بالمثل وتسهيل القواعد الخاصة بالبلد الاصلى .

### المبحث الثالث : الاستثمارات

موضوع آخر من الموضوعات الشائكة التي يعالجها القانون الدولي للتنمية حيث كما سبق وذكرناه ، هناك حاجة مادية وفعلية ملحة للاستثمارات في الدول النامية والمعادلة الصعبة وهي استثمار يهدف الى تحقيق التنمية دون مساس بالسيادة الوطنية .

والاستثمار في معناه الاقتصادي العام هو اضافة الى الراسمال الموجود لدى الطرف الآخر وتختلف الاستثمارات حسب اصولها فهناك العامة وهي التي تأتي من الحكومة او منظمات حكومية والاستثمارات الخاصة والتي تأتي من الشركات الخاصة الوطنية او المتعددة الجنسيات كذلك يمكن تقسيم الاستثمارات حسب ما اذا كان المستثمر دائن للمستفيد وعندما نتحدث عن استثمار غير مباشر وما اذا كان مالك كليا او جزئيا لوسائل الانتاج وعندها نكون امام استثمار مباشر وان كان يمكن الجمع بين الاثنين .

وما يهم القانون الدولي للتنمية هي الاستثمارات الخاصة المباشرة والتي تبرمها الدولة عن طريق عقد استثمار مع الشخص الخاص . ويحصل ان يكون هذا العقد جاء نتيجة لاتفاقية دولية للاستثمار تحتوى في العادة على ضمانات تقدمها الدول النامية لهذه الاستثمارات لحمايتها من تدخل السلطة العامة او من التأميم<sup>(74)</sup> .

بصورة عامة ، فان تنظيم الاستثمارات الدولية في الدول النامية هو من صميم اختصاص قواعد القانون الداخلى لكل دولة ، وان كان الاتصال بين سيادة الدولة المستقبلية للاستثمار ومصالح الشركة الخاصة يمكن ان يكون في الكثير من الاحيان مصدر للمنازعات والخلافات ، مما يؤدي الى الاصطدام بالاختصاص الشخصي للدولة التي ينتمى اليها المستثمر ، والاختصاص الاقليمي للدولة التي يوجد بها الاستثمار ، ولا تستطيع الدولة الاولى ان تطبق قواعد خاصة بالاستثمار الذي قام به مواطنيها في الخارج لأن الاختصاص الاقليمي يستبعد الاختصاص الشخصي للدولة التي ينتمى اليها المستثمر . وعند هذا العجز القانوني ، لا تجد احيانا الدولة التي ينتمى اليها المستثمر من وسيلة غير اللجوء الى الحل السياسى او حتى العسكرى لمحاولة المحافظة على استثمارات

مواطنيها في الخارج<sup>(23)</sup> وحتى عندما حاولت الدول النامية تنظيم موضوع الاستثمارات عن طريق المنظمات الدولية حصل الكثير من التناقض بين مصالحها ومصالح الدول الصناعية والدول المستثمرة ، ولا يغيب عن البال مدى قدرة الدول النامية والدول المستثمرة ، ولا يغيب عن البال مدى قدرة الدول النامية في مثل هذه المجالات على التفاوض للحصول على شروط افضل ، ولهذا فاعلم هذه الاتفاقيات هي في الحقيقة تملئ ارادة الطرف الاقوى في العلاقة وهي الدول الصناعية .

واخيراً . . . ان كل ما قرأناه في الصفحات السابقة يثير لدينا الحاجة الملحة للتفكير في موضوع تنظيم المجتمع الدولي ، دول ومنظمات وقوى سياسية فرضت نفسها مثل منظمات التحرير الوطنية ، وقوى اقتصادية تفرض نفسها هي الاخرى مثل الشركات الضخمة ، ونحن سكان الدول النامية ، ونتيجة للمعاناة التي تعانيها هذه الدول ننطلق في اصدار احكامنا من امرين :

الاول : ينبع من انتمائنا الى الدول النامية حيث العاطفة تختلط بالواقع ، فتغطي عليه تارة ويكبحها تارة اخرى ، ونشعر في اعماقنا باننا نعيش في عالم غير عادل ونفسر عدم العدالة هذه بعاطفة الدين او بواقع الاستغلال والتعسف الموجود . وبالتالي نظل نتردد بينما شعوب الدول النامية متخلفة لانها ببساطة محكومة بعلاقات اقتصادية غير عادلة داخلياً ، ودولياً ، وان كان بالامكان في بعض الحالات تغيير العلاقات الداخلية فان الواجب يحث على القيام بمحاولة تغيير العلاقات الدولية التي نظمها قانون خلقه الاقوياء ، بل بتعبير اخر خلفه من كان موجود في ذلك الوقت ، لان الشعوب النامية في الحقيقة كانت غائبة ومغيبة ، ان حق التغيير يتطلب قناعة في العقلية لبناء الدول النامية وخاصة منهم القانونيين بضرورة وامكانية هذا التغيير ، وهنا يمكن لنا ان نستخدم مخزون هائل من التراث الانساني العظيم الذي يدافع عن الضعيف ويساعد الفقير ويحمي الطرف الاضعف في العلاقات ، هذا المخزون الهائل هو الذي يمكن اعتباره مصدر القانون الدولي الجديد .

الثاني : ولكن في الواقع الدولي اليوم لا يمثل الكلام السابق الا تطلعات وتمنيات يرددها ابناء الدول النامية ويعبرون بها عن امالهم في بناء عالم افضل ، فالواقع اليوم تحكمه علاقات القوة الموجودة بين الدول الكبرى وبين القوى الاقتصادية الكبرى ( دول الشركات ) وتبقى الدول النامية وشعوبها في حالة تساؤل مستمر ماذا تعمل بل ماذا تستطيع ان تعمل في مواجهة كل ذلك ، فحتى المنظمات الدولية التي هي عضو فيها يسيطر عليها من يدفع اكبر مساهمة فيها . .

بين هاتين المعادلتين بين الامل والطموح والواقع الموجود ، بين ضعف ووهن الضعفاء وغطرسة وعريضة الاقوياء . . بين دول حدودها غير معروفة الا على الخرائط وشعوبها غير



موجودة الا في لغة الارقام . . ودول تحتكر ثروات الارض ومتطلعة لاستغلال اعماق البحار وافاق الفضاء . . في هذا العالم يبقى القانون هو وسيلة التنظيم والا من وهذا مايجب ان تدركه شعوب العالم الصناعى بالدرجة الاولى فالشعور بالضغط يولد الانفجار واحيانا الانفجار اليائس التى قد يدفع الابرياء ثمنه فأعمال العنف الذى نراها من حين الى حين اختطاف طائرات واخذ رهائن . . وحرق سفارات . . هى ناقوس الخطر الذى ينذر بوصول الطوفان يوما والذى سيكون وبالا على من يملك الطائرات ومسافريها في العالم ( اغلبهم من الدول الصناعية ) ان استخدام القانون كوسيلة لتنظيم المجتمع الدولى امر الكل متفق عليه ويطلب به ويبقى فقط تحديد محتوى هذا القانون الدولى الجديد والذى لا يكون الا بالوصول الى حالة عقلية يقتنع الجميع بمقتضاها بان كل واحد منهم فى حاجة الى الآخر من اجل وجوده هو ذاته هذا القانون . . . وهذه الحالة . . . لاندرى متى نصل اليها .

ووسط كل ذلك ماذا يعنى القانون الدولى للتنمية كما راينا بمفهومه ومبادئه ومصادره ومجالات تطبيقه ؟ هل يمكن ان يكون بداية لقانون دولى جديد ام قراءة جديدة للقانون الدولى الموجود ؟ ام ماذا ؟

كل منا قد يجد اجابة وقد تكون مختلفة كل واحدة عن الاخرى ، وفى كل الاحوال اعتقد كل ذلك قد يكون البداية لقانون جديد وقد يكون قراءة جديدة لقانون قديم فالحد الفاصل بين الاثنين مازال رفيعا جدا بل مازلنا نملك فقط الادوات التى يمكن بها رسم الحدود ولكن لم نبدأ فى رسمها بعد ، هذه الادوات تتمثل فى مفاهيم اغلبها نظرية مثل السيادة وتطورها والتعاون والزاميته والملكية المشتركة للانسانية وامكانية تحقيقها . . وكما راينا فبرغم من مضي اكثر من 20 سنة على تكاثف الدول النامية وعملها فما زالت هذه المفاهيم يكتنفها الكثير من الغموض وعدم الوضوح الذى قد يرجع الى مكر الدول الصناعية ولكنه ايضا الى ضعف الدول النامية ، وعلى كل المستويات التى يهمنها الان الضعف فى تحديد خطة او ايدلوجية واضحة فى علاقاتها الدولية . ومع كل هذا فان هذه المفاهيم تظل فى راينا تمثل الادوات التى يجب دعمها وتقويتها حتى تصبح فى يوم من الايام عملية وفاعلية ويمكن بها قطع الصلة بين القديم الموروث والجديد المأمول .

نعود ونقول بانه لخلق قانون جديد لقانون للتنمية او اى اسم آخر ، لابد من دعم دور الدول فى الدول النامية وقيامها بجدية بعملية التنمية الوطنية مع مايتطلب كل ذلك من حشد لكل الامكانيات المادية والبشرية لتحقيق هذا المشروع الوطنى - ان مشروعية انظمة الحكم فى الدول النامية يجب ان تقاس بتحقيق معدلات التنمية السنوية ، فهذه الدول النامية هى التى تمثل شخص القانون الجديد وهى التى تصنعه من جديد .



كذلك المنظمات الدولية والتي تأتي لحماية الطرف الاضعف ، او بمعنى اكثر وضوحا التي تأتي وتعمل على المسرح الدولي من اجل القضاء على علاقات الاستغلال المفجعة بين الشعوب ، هذه وحدها التي يقع على الدول النامية مجتمعة ان تدعمها وان تحترم شرعية وجودها وقراراتها ويأتى ذلك بالاعتراف بأى كيان آخر خارجها . ان الاداة القوية تكمن فى وحدة الدول النامية ووحدة المنظمات التي تكون عضوا فيها فكلما قل عدد هذه المنظمات كلما زاد تركيز الدول النامية فيها ، وبالتالي زادت فاعليتها ازدواجية القواعد القانونية هي ليست القانون الجديد ولكن ربما تشكل بداية تكوينه وهذه الازدواجية كما راينا ليست غريبة عن اى قانون او نظام قانونى فاذا كانت القاعدة فى يوم من الايام ان الناس كلهم متساوون امام القانون منذ الحضارة الرومانية والى يومنا هذا الا انها فى الفترة التاريخية الطويلة تأثرت مثل غيرها بالتطور الفلسفى والفكرى للمجتمعات الانسانية حيث بدأ البحث عن مساواة حقيقية للأفراد بمعنى ان ينظر القانون للأفراد امامه اخذاً فى الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبناءً عليها يصدر احكامه ويعيد تنظيم العلاقات . . هذا الامر بدأ الآن فى كل المجتمعات ، ولا نعتقد بان هناك عوائق تمنع ان نطالب بان ينظر القانون الدولى بنفس المنظار لدول ولشعوب الكرة الارضية . . فى البداية يمكن تسميتها بالازدواجية فى القواعد القانونية او حتى بالاستثناء فى القواعد القانونية الدولية ولكن دعمها وتقويتها واقناع الغير بها سوف يجعل منها فى يوم ما القواعد الثابتة والاصلية التي تحكم علاقات الامم والشعوب فيما بينها .

ان الدول النامية ، وهى تعاني مشاكل التخلف بجميع اشكالها وبمختلف ابعادها ربما تعطى الانطباع الآن انها لم تحقق شئ ولم تصل الى نتيجة وان كنا لانريد ان نكون متفألين مفرطين فى التفاؤل ولا متشائمين مفرطين فى التشاؤم الا ان مراجعة الواقع الدولى الآن يكشف لنا على ان هناك تقدم حدث وان هناك عمل ينتظر .

فلا نستطيع ان نتجاهل التقدم والذى سبق واشارنا اليه فى هذه الدراسة فى مختلف الميادين الخاصة بالتنمية وحتى وان كان قليلا جداً بالنسبة لطموحات وآمال الدول النامية ، كذلك لانستطيع ان نغمض الطرف عن ان هناك اعمالا اخرى فى حاجة للتحقيق . بل ان ماتم تحقيقه فى حاجة مستمرة لدعمه وتقويته ولتحقيق ذلك لايبقى امام الدول النامية الا الوحدة الاقليمية او القارية ، ان توحيد الجهود وتنسيقها على المستوى القارى والاقليمى ضمانة اساسية للدول النامية لتحقيق مطالبها ، كما نتمنى ان يقتنع الجميع فى الدول النامية ( حكام ومثقفين وشعوب ) انه لاوجود لهم الا من خلال توحيد جهودهم واعمالهم وقراءة التاريخ القريب تمدنا بكل مايدعم ذلك ( فيما يخص التطور الذى حصل فى القانون البترولى والقانون الدولى فى موضوع التأمين بالذات ماكان ليتم لولا وحدة الدول المصدرة للنפט فى منظمة الاوبك وغيرها كثير ) فبالوحدة بين الدول النامية ( الدول العربية ،

الاسلامية الافريقية ، عدم الانحياز ) سوف تهب رياح التغيير على قواعد القانون وسوف يعاد الخلق من جديد لعالم جديد يقوم على المساواة الحقيقية امام القانون ، ويكون القانون وحده هو الضامن لها .



(1) ظهرت زعامات في الدول النامية عكست رغبتها في بناء وطني مستقل عن طريق الاختيارات الايدولوجية ذات الطابع الوطني ( اشتراكية عبد الناصر في مصر ، تيتو في يوغسلافيا ، نكروما في غانا ، سوكارنو في اندونيسيا ) .

(2) تبقى اعمال الندوة التي اقيمت في مدينة اكسي بوثنى في 1973م حول الدول النامية ونحو القانون الدولي من اهم الاسس الرئيسية في هذا الموضوع وقد نشرت في كتاب بالفرنسية بعنوان .

Les pays en voie de developpement et transformation du droit international ed. pedore paris 1974.

(3) voir Emond Jouve le tiers monde dans la vie internationale ed. Berger — levraut paris 1983.

(4) Jean Toussez — le regime juridique international des petroles le droit international du developpement J. dr. inter 1973 P. 300.

(5) تعبير القانون الدولي لتنمية ظهر مره سنة 1965 من طرف البروفسيور Andre philip في ملتقى حول تكيف الامم المتحدة مع عالم اليوم في مدينة نيس ثم بعد ذلك البروفسيور Michel Virally بكتابة عدة مقالات في الحولية الفرنسية للقانون الدولي في هذا الموضوع كان بدايتها مقالته في سنة 1965م بعنوان " نحو قانون دولي للتنمية المنشور في مجلد 1965م الصفحة 3 من الحولية الفرنسية للقانون الدولي ومنذ ذلك الوقت ظهرت الكثير من الكتابات التي تعالج هذا الموضوع نشير منها بالخصوص ، Flory Droit international du developpement paris P. U. F 1977.

A. Pellet — le Droit international du developpement Paris P. U. F 1978.

M. Bennoua droit international du developpement paris ed. Berger — Levraut 1983.

(6) التطور الذي حدث : الاعتراف بمنظمات التحرير الوطنية اعضاء في الاسرة الدولية يمكن ان تخاطب بقواعد القانون الدولي العام .

(7) التعريف الدقيق للدولة امر صعب وذلك لان الدولة مفهوم قانوني سياسي يتأثر بعقيدته صاحبه السياسية وهذا ما ينقص من قيمة التعريف . وقد عرض الدكتور احسان هندي اكثر من 22 تعريف للدولة من كتاب القانون الدولي والدستور انظر كتابه " مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب " دار الجليل دمشق 1984م ص 159 .

انظر للمزيد \* محمد فايز عبد اسعيد " الاسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي دار الطليعة بيروت 1983م

\* بيار كلاستر مجتمع اللادولة " المؤسسة الجامعية بيروت وقد قدم د . اسماعيل مقلد لهذا الكتاب الاخير نشرت في المجلة العربية للعلوم الانسانية التي تصدر عن جامعة الكويت العدد السابع عشر شتاء 1985م ص 192 .

(8) المحاولات التي تبذل لتميز دول منظمة الاويك عن الدول النامية قد وقعت لاسف هذه الدول في الفخ وظهر هذا التمايز في بعض المنظمات والمحافل الدولية وخاصة في حوار الشمال والجنوب .

(9) الاعلان الخاص من الامم المتحدة بشأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد في اول مايو 1974م حيث اشارت الفقره من المقدمة الى الحاجة لدعم الدول النامية نموا . . . والدول النامية الاكثر تأثرا بالازمة الاقتصادية والكوارث الطبيعية والبلدان النامية الجزيرية لمساعدتها في بناء محطات المياه



والكهرباء . . . والبلدان النامية بدون سواحل لمساعدتها في بناء شبكه طرق ومواصلات . . .  
الخ

10) G Feuer, les differentes Categories de pays en developpement — genese evolution statut in J. dr. inter  
1982 — 1982 — 1 P.5.

11) هناك الكثير من الكتابات العربية في مواضيع التخلف والتنمية منها في مكتبه كلية القانون : د .  
عمرو عى الدين التخلف والتنمية دار النهضة بيروت 1975 م . د . مدحت محمد العقاد مقدمه في  
التنمية والتخطيط دار النهضة 1980 م شارل بتلهيم التخطيط والتنمية ترجمه د . اسماعيل صبر عبد  
الله دار المعارف بمصر 1966 م .

12) وهى من الدول النامية مثل كوريا الجنوبية تاوان سنغافوره بالاضافة الى هونج كونج ويمكن اضافة  
تايلاند ايضا لهذه المجموعة انظر :

Voir actuel developpement Nc: 65 Avril 1985 p. 13.

13) Voir, Alain, BROUILLET, la conference des nations Unies sur les pays les moins avances. in, Ann.  
fr. dr. inter. 1981 P. 587

هذا وقد قام الاستاذ / Edmond Jouve بوضع قائمة للدول الاقل نموا في كتابه بالفرنسية Mcnde  
le tiers — dans la vie inter سبق الاشاره اليه .

14) لانريد ان نتحدث عن تاريخ التخلف والتنمية وانما نشير الى ان التخلف يفسر على انه نتيجة لتقدم  
الآخر نتيجة لقيام علاقات ظالمه في فتره تاريخية انظر في هذا المعنى الى كتاب .

\* د . / فؤاد مرسى التخلف والتنمية دار الوحدة بيروت 1982 م .

15) لمزيد من التفاصيل انظر الى د . / محمد السعيد الدقاق الامم المتحده والمنظمات المتخصصة  
والاقليمية ، الاسكندرية طبعه 1983 م .

16) في قرار رقم 1707 صادر في 19 / 12 / 1961 م ، بعنوان التجاره الدولية وسيله للتنمية  
الاقتصادية ، الجمعية العامه للامم المتحده عبرت عن رغبتها في انعقاد مؤتمر بين الحكومات بهدف  
مناقشة هذا الموضوع وطلبت من الامين العام ان يتشاور مع الحكومات المعنية ، وقد عبرت بعض  
الدول النامية والتي اجتمعت في القاهره 1962 م في مؤتمر بشأن التنمية CNUCED عن ترحيبها  
بالفكره وعادت الجمعية العامه للامم المتحده واكدت هذه الفكره في القرار رقم 1985 م الصادر  
1962 / 12 / 8 وقد تم اعداده بلجنة خاصة فان مؤتمر الامم المتحده للتجارة والتنمية عقد اول  
جلساته في جنيف 23 مارس الى 16 يونيو 1964 م بحضور ممثلين عن 120 دولة بينهم 77 من  
الدول النامية ( وما زالت تسمية 77 تلاحق الدول النامية رغم زياده عددها ) وكان من اهم نتائجه  
انشاء مؤتمر الامم المتحده للتجارة والتنمية CNUCED ، وقد تقوت هذه المنظمه ودعمت خاصه  
بالدوره الثانيه لها التي عقدت في نيودلهي .

17) Voir P. DAILLER la reforme du P. N. u. D continuite et rationalisation in. Ann lr. dr. inter.  
1971 p. 483

18) انشاء هذا المجلس بالميثاق نفسه حيث خصص له الفصل العاشر من الميثاق والذي يتحدث عن هذا  
المجلس من ماده 615 حتى ماده 73 فيصف عدد اعضائه ووظائفه وسلطاته وطريقه عمله .

19) لمزيد من المعلومات عن هذا الحوار من حيث اصل الفكره وتطويرها ، يمكن الرجوع الى كتاب

الدكتور عبد القادر سيد احمد " النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب " من منشورات معهد الانماء العربي 1981 م .

20 ( يستعرض الدكتور سمير التنير في بحث عام عن تطور السوق العربية المشتركة التجارب العالمية لمحاولات التكامل الاقتصادي ثم المحاولات العربية ثم اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة .  
د . سمير التنير " تطور السوق العربية المشتركة " منشورات معهد الانماء العربي بيروت 1981 م .

21 ( وفق مصادر اخرى فان اول شركة متعددة الجنسيات بالنسبة لرقم مبيعاتها هي اكسون الامريكية للنفط فقد بلغت مبيعاتها عام 1976 م 48,631 مليار دولار ، ثم تأتي في الترتيب شركة جنرال موتورز 47,181 مليار دولار ثم شل 36,087 مليار دولار ويوجد من بين الخمسين شركة الاولى المتعددة الجنسيات في العالم يوجد بينها 7 شركات من العشر الاولى منها امريكية و 21 شركة من الخمسين امريكية وهناك قائمة باسماء هذه الشركات منشور في

Cahiers Lrancais No 190 Mai — Avril 1979

22 ( اصبحت الشركات المتعددة الجنسيات محل دراسة وبحث ، ولها مراكز متخصصة لذلك ، وهناك الكثير من الكتابات حولها ومنها بالعربية بحث عام عن الشركات المتعددة الجنسية قام الاستاذ / سمير مكرم باعداده وتم نشره من مركز الانماء العربي بيروت 1981 م .  
كذلك انظر الى محمد السيد سعيد الشركات متعددة الجنسية ، واثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهيئة المصرية للكتاب القاهرة 1978 م .

23 ( مبيعات شركة I.T.T الامريكية في تشيلي في سنة 1973 م وصلت 8,0 مليار دولار ، بينما كان الدخل القومي الاجمالي لتشيلي في نفس السنة 7,4 مليار دولار .

24 ( المادة الثانية من ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادي تنص « ..... »  
2 - كل الدولة لها الحق في

\* تنظيم الاستثمارات الاجنبية في حدود قضائها الوطني وتماثل سلطاتها وفق قوانينها ولوائحها .  
\* تنظيم ومراقبة نشاطات الشركات المتعددة الجنسية في حدود قضائها الوطني واخذ الاحتياطات حتى تكون هذه النشاطات مطابقة للقوانين الوطنية ومطابقة لسياستها الاقتصادية والاجتماعية . . .  
\* تأميم ونزع ملكية او نقل ملكية للاموال الاجنبية وفي جميع الأحوال يجب دفع تعويض عادل وفق قوانينها ولوائحها . . . الإعلان الخاص بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد في الأول من مايو 1974 م الصادر بقرار من الجمعية العامة رقم 3221 .

25 ( في الفترة الأخيرة ظهرت الكثير من القوانين في الدول النامية التي تنظم الاستثمارات من حيث دخولها وعملها ووضعها القانوني وكذلك الكادر القانوني الذي تمارس كل ذلك من خلاله وهي الشركات التي في الغالب ملوكة ملكية مشتركة بين الدول والطرف الأجنبي .

26) W.W. Rostow, Les etapes de la croissance economique ed. Seuil Pres 1963.

وقد جاءت وجهة نظره تشرح التطور التاريخي الاقتصادي حيث يمر المجتمع المتخلف الى المجتمع الاستهلاكي بنفس المراحل وقد أراد أن يجعل منها الرد على التفسير الماركسي لهذا التطور الاقتصادي .

27) Jean Jacques, Le droit au developpement Revue. gr. dr. interpublic 1983-1

28 ( لم يظهر هذا التعبير إلا أخيراً سنة 1972 م بواسطة الأستاذ Virally واصبح الحق في التنمية يدرس



عن طريق دروس اعطيت في معهد حقوق الإنسان بـستراسبورج بفرنسا ولكن بصورة عامة لم يهتم الفقه الفرنسي كثير بهذا الموضوع . وقد كان الحق في التنمية موضوع ندوة اقيمت في لاهاي في اكتوبر 1979م من قبل اكااديمية القانون الدولي وجامعة الأمم المتحدة - ورغم سكوت الفقه إلا أن الحق في التنمية اقرته الكثير من قرارات المنظمات الدولية في البداية بصورة ضمنية مثل المواد 122 ، 25 ، حتى 29 من الاعلان العالم لحقوق الانسان والمواد 9 ، 17 ، 28 ، 31 من ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية وبصورة صريحة اعتبارا من سنة 1976م وبالقرار رقم 46134 الصادر في 23 نوفمبر 1979م عن الجمعية العامة .

29 ( حتى داخل الدول الغربية يثير الاعتراف بالحق في التنمية وربطه الانسان الانقسام ، فالولايات المتحدة الامريكية تصوت دائما ضد القرارات التي تعترف بالحق في التنمية بينما بريطانيا والمانيا الغربية تتغيب وبقية الدول الغربية ومنذ 1979م فقط بدأت تصوت مع الحق .

30) jean jacque droit au developpemt ... cite

31 ( هناك الكثير من الفقهاء الذين يرون ان الحق في التنمية من حقوق الانسان ولكن بتردد ويطلق عليها الجيل الثالث من حقوق الانسان . وقد عبر ذلك الاستاذ M. pelloux في مقالته بالفرنسية vrais et faux droit de l'homme in revue. dr. puclic 1981 p.52 .  
الاقتصادية والاجتماعية أما حقوق الجيل الثالث فهي الحق في التنمية الحق في البيئة / الحق في تقرير المصير ( الحق في السلام ) والحق في ملكية الثروات المشتركة للانسانية المشتركة كلها . بينما اعتبر الاستاذ FLCRY الحق في التنمية قمة حقوق الانسان انظر مقالته بالفرنسية - le droit au developpement in ann. fr dr. inter 1981 p.170 le droit au au developement comme un droit de l'homme in revue de droit de l'homme, 1827. كذلك انظر في هذا الاتجاه مقاله الاستاذ keba M, BAYE .

32 ( القرار الذي تعرض بصفه مباشرة للحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة 34 / 46 في 26 / 11 / 1979م والذي نص في المادة الثامنة منه ان الحق في التنمية هو من حقوق الانسان وان تكافؤ الفرص في التنمية يكون ميزه للامم والشعوب . .

ثم توالى القرارات بعد ذلك والتي اهتمت بحق الافراد والشعوب والدول النامية قرار 35 / 173 ، صادر في 15 / 12 / 1980م والقرار 36 / 133 صادر 24 / 12 / 1981م . .

33 ( يرى الاستاذ / JEAN JACQUE انه من الصعب تحديد على سبيل الحصر الالتزامات التي يمكن ان تتولد عن الحق في التنمية لأن الوثائق بينها الكثير من عدم الدقة بل وحتى التناقض بالاضافة الى الطبيعة المتغيرة والسريعة لفكره التنمية ذاتها ولذلك فإن تحديد هذه الالتزامات لا يكون الا بمبادئ اساسيه والتي يأتي على رأسها مبدأ السيادة انظر مقالته المشار اليها اعلاه . .

34 ( الميثاق لحقوق وواجبات الدول مواد 1 ، 24 ، 26

المادة الاولى : كل دولة ذات السيادة لها الحق في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي وفق اراده شعوبها دون التدخل او ضغط او تهديد خارجي من اي نوع . .  
المادة ( 24 ) : كل الدول يقع عليها واجب قيادة علاقاتها الاقتصادية المتبادلة بشكل يأخذ في الاعتبار مصالح الدول الاخرى ، خاصة كل الدول يجب عليها ان تتفادى المساس بمصالح البلدان النامية . .



المادة ( 26 ) : كل الدول يقع عليها التعايش في ظل التسامح والعيش في سلام مع بعضها أيا كان الاختلاف في انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتسهيل التجارة بين الدول ذات الانظمة المختلفة ، التجارة الدولية يجب ان تقوم دون مساس بالافضليات العامة ودون معاملة بالمثل حيث الدول النامية تكون مستفيدة على اساس الارباح المتبادلة والمصالح العادلة الامتياز للمعاملة للامة الاكثر رعاية ..

35 ( المادة الثانية من ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية سبق الاشارة اليها ..  
36 ( قامت الدول النامية بالكثير من عمليات التأميم وكانت في الواقع مواجهات اقتصادية عنيفة مع القوى الاستعمارية السابقة منها على سبيل المثال لا الحصر :

- 1 - تأميمات مصدق في ايران سنة 1951 م لشركات النفط الاجنبية ..
- 2 - تأميم مصر لقناه السويس 1956 م ..
- 3 - التأميمات النفطية الليبية 73 - 1974 م ..
- 4 - التأميمات النفطية الجزائرية 1971 م ..

37 ( هناك الكثير من المراجع في هذا الموضوع ، وان كان نود ان نشير الى مقاله بالفرنسية :

Abel Kader Boye Problemes actuels poses par l'indemnite de nationalisation. Ann. du tiers Monde 1975 P.30 ..

38 ( اثار بعض الدول النامية عند تقدير التعويض عن الشركات التي قامت باعادة ملكيتها للشعب ، علاقة الاستغلال التي كانت موجودة بين هذه الشركات والدول النامية وذلك على اساس نظرية الارباح الغير مشروعة أو الارباح الفاحشة ، وان كان الفقه الغربي بطبيعة الحال يرفض بسلامتها انظر :

Claude IMPERII Les benefices excessifs, une pratique linte et controversee. Ann. fr. dr. inter 1978 P 678..

39 ( ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية الفقرة الثالثة من المادة الثانية سبق الاشارة اليها ..  
40 ( المادة من ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، ميثاق الجزائر الاستراتيجية الدولية للتنمية ..

41) E. SAUVIGNON. Le fonds international du developpement agricole in Ann. fr. dr. inrer 1978 p. 660..

42 ( وقد نصت المادة التاسعة والعشرون من ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية على اعتبار اعماق البحار والمحيطات واثرواتها والتي تقع خارج المياه الاقليمية للدول من الاموال العامة للانسانية كلها ..

43 ( شهد قانون البحار تطورا مهما بعد الحرب العالمية الثانية حيث طلبت الجمعية العامة للامم المتحدة من لجنة القانون الدولي اعداد وتطوير هذا القانون وقد قامت هذه اللجنة بدعوة مؤتمر الامم المتحدة الاول الخاص بقانون البحار وهي :

1 - اتفاقية جنيف 1958 م ( البحر الاقليمي والمنطقة الملاصقة ) وقد دخلت حيز التطبيق ففى سبتمبر 1964 م ..

2 - اتفاقية جنيف لعام 1958 م بخصوص الجرف القاري وقد دخلت حيز التنفيذ في 10 يونيو

1964م ... 3 - اتفاقية جنيف لعام 1958م بخصوص اعالي البحار وقد دخلت حيز التطبيق 30 سبتمبر

1962م ... / بعده ..

4 - اتفاقية جنيف 1958م بخصوص الصيد والمحافظة على الثروة البحرية وقد دخلت حيز التطبيق في يوم 20 مارس 1966م ، ومنذ ذلك الحين ، وبضغط من الدول النامية وبظهور الوسائل التقنية الحديثة ..

تجددت المطالب باعادة النظر في قانون البحار التفاصيل انظر كتاب جير هاردفان غلاف " القانون بين الامم مدخل الى القانون الدولي العام " مترجم دار الافاق بيروت الجزء الثاني ص 61 ..

44 ( اتفاقية بشأن الفضاء في سنة 1966م للتفاصيل انظر جير هاردفان غلاف المرجع السابق صفحة 103 ومابعدھا ..

45 ( المؤتمر الثالث للامم المتحدة بشأن قانون البحار وصل الى إقرار اتفاقية يوم 30 ابريل 1982م فتحت للتوقيع في العاشر من ديسمبر من نفس العام ، وملحق بها تسع ملاحق لها نفس القيمة التي للاتفاقية . طبعاً هذه الاتفاقية التصويت عليها على النحو التالي : 4 دول ضد بما فيها الولايات المتحدة الامريكية . 17 غياب الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية واغلب دول السوق الاوربية المشتركة 130 مع بقية الدول واغلبها من الدول النامية ..

بالاضافة الى ان الاتفاقية لاتدخل في حيز التنفيذ الا بعد ايداع 60 دولة وثائق التصديق وهناك الكثير من الدول التي وقعت الاتفاقية ليست متحمسة للدخول فيها بطريقة سريعة ومنها فرنسا ، لذلك فان القواعد الانتقالية تظل ذات اهمية قصوى في مثل هذه الحالة . للتفاصيل الكثير من المقالات في Ann. Fa dr. inter 1982 ومابعدھا كذلك .. 1980 Reuve gr. inter. publie ...

46 ( هناك من يرى التفرقة بين القرارات التي تصدرها هذه المنظمات الدولية في مسائل تلك التي يتم الاتفاق عليها بالاجماع او بدون معارضة وتلك التي تصدر رغم معارضة الدول الغنية ويعطى للاولى دون الثانية اهمية في تشكيل القانون الدولي للتنمية .

47) Herve CASSAN le consensus dans la pratique des nation - unies in Ann. Ir. dr. Inter 1974, P. 457 —

48 ( كثيرا ماطلبت الدول النامية بتحقيق ذلك في صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي الذي يقوم على اساس ان لكل دولة عدد من الاصوات بحسب الاسهم المالية التي تملكھا .

49 ( تم التوقيع على اتفاقية انشاء هذا الصندوق في جنيف يونيو 1981م والذي يهمننا هو كيف يتخذ هذا الصندوق قراراته ، وقد كان واضحا منذ بداية المفاوضات 1979م هو محاولة عدم ربط قيمة المشاركة المالية وعدد الاصوات ، وقد حددت اتفاقية 1980م قواعد توزيع الاصوات على اساس ان لكل عضوله 150 صوت بالاضافة الى عدد الاصوات حسب المساهمة ، وتعطى لوحة للتوزيع على اساس مشاركة 163 دولة للتوزيع للاصوات كالاتي :-

42% من الاصوات مجموعه 77 ( 119 دولة نامية )

20,2% من الاصوات مجموعه 24 دولة للسوق الاوربية المشتركة .

7,7% من الاصوات مجموعه الدول الاشتراكية .

2% من الاصوات مجموعه .. للصين .



2, 4٪ من الاصوات مجموعه للاعضاء الغير موجودين في المجموعات السابقة ، ورغم ان هذا النظام وكما نرى يضمن للاغلبية للدول النامية ، الا ان الدول الاوربية تأمل ان تكون القرارات التي يأخذها مجلس المحافظين ( وهو يتكون من 28 شخص يتم انتخابهم حسب نظام معقد يضمن في النهاية التمثيل الاوتوماتيكي للدول التي تساهم اكثر في الصندوق بالاجماع وبدون تصويت ، ولمزيد من التفاصيل انظر بالفرنسية الى مقاله P.M ELSEMANN, u fonds commun pour des produits de base. in Ann. fr. dr. inter 1981 P. 568

50) ( للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع الى المقالة بالفرنسية :

Andre LEWIN. le traite cetraigrante une nouvelle proposition de penderation des votes aux nations unies Revue gr dr inter public 1984 2 p.349

51) — jorge CASTAEDA

ia chart de Droits et Devoirs eccromique Ftats nete sun sen processus de delaberation in Ann fr. dr in- ter 1974 p. 39

52) ( المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة في الفقرة الثانية تنص لكى يكفل اعضاء الهيئه لانفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفه العضوية يقومون في حسن نيه بالالتزامات التي اخذوها على انفسهم بهذا الميثاق كذلك تنص المادة 56 من الميثاق على يتعهد جميع الاعضاء منفردين او مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئه لادراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (55)

53) ( مثل مفهوم النطاق الاقتصادي البحري عدم المعاملة بالمثل كانت اعراف ثم تحولت الى قواعد قانونية 54) ( اتفاقية فينا لقانون المعاهدات الذي تم التوقيع عليها سنة 1969م يوجد النص العربي لها منشور في كتاب د . احسان هنري مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب ( دار الجليل دمشق 1984م ص 387

55) (سبقت الاشارة الى التقنين السلوك الخاص بنقل التقنيه

code de conduite

كذلك تسعى منظمة العمل الدولية من طرفها لوضع مبادئ دولية للسياسه الاجتماعية للشركات المتعدده الجنسية

56) (بالنسبة للوضع التشريعي في الجماهيرية فقد اخذت اللائحة العقود الادارية والصادره بقرار من اللجنة الشعبية العامة في 6 مايو 1980 ( جريده رسمية عدد 14 صادر 1980/9/24 م ) وهي التي تحكم العقود التي تكون الدولة طرفا فيها هذه اللائحة اعترفت بقانون العقد فقد نصت في المادة 7 على ان يجري التفسير تفسير العقد في ضوء احكام التشريعات واللوائح والقرارات الساريه في الجماهيرية مالم ينص في العقد على خلاف ذلك. صراحة ثم عادت اللائحة وفصلت هذا الامر بعض الشيء في المادة 99 حيث نصت على المبادئ التالية :

اولا : تراعى في العقود التي تبرمها الدولة اسناد الاختصاص للقضاء الليبي ويبدو ان هذا هو الاصل .

ثانيا : يجوز اذ اتقضت الضروره وفي حالات محدوده وهي التعاقد مع الشركات الاجنبية يجوز النص على الالتجاء الى التحكيم على ان يوضع العقد تفاصيل ذلك مع حظر الاتفاق على التحكيم بمعرفة محكم منفرد .



57) استخدمت هذه العقود في قطاع النفط بالجمهورية الليبية للمزيد من التفاصيل انظر د . عبدالرازق المرتضى العلاقات النفطية في دول الدومن الاوجه القانونية والمالية في التجربة الليبية منشأة النشر والتوزيع طرابلس 1983م

58) Serie A. No : 20-21 p.41

59) المادة الثانية من ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية سبق الاشارة اليها .  
60) بخصوص نظره نقديه لهذه المساعدات انظر الى كتاب تيريزا هاينز ترجمة مجدى نصيف امبريالية المساعدات دارابن رشيد بيروت 1979م

61) ان قيمة الدين الخارجى الطويل المدى فقط للدول النامية غير النفطية ارتفعت من 97 مليار دولار في سنة 1973م الى 505 مليار دولار في سنة 1982م اى اكثر من خمسة اضعاف  
انظر الى التقرير السنوى للصرف الدولى والتنمية في العالم 1982م

62) تيريزا هاينز امبريالية المساعدة سبق الاشارة اليها .  
63) فيما يتعلق بالتفاصيل للجهود التى تبذل من مؤتمر الامم المتحده للتجاره والتنمية تنظم عملية نقل التقنية بين الدول الصناعية والنامية انظر الى مقاله :

Abdulgawi YUSUF LELaboration d un ccde international de conduite pour le transfert de technologie bilan et prespectives. in prevuegr inter public 1984 4 p 781

في موضوع نقل التقنية تعرض له كل الكتاب المهتمين بشؤون الدول النامية وهناك الكثير من المؤلفات والمقالات التى تعالج هذا الموضوع من جميع جوانبه وان كان تظل كتب الملكية الصناعية

.... هى الاساس من الناحية القانونية الصرفه وفي هذا الخصوص يمكن الرجوع بالعربية الى د . محمد حسنى عباس (الملكية الصناعية دار النهضة القاهرة 1971م محمد يوسف علوان نحو تقنين القواعد الدولية لينقل التقنية .

المجلة العربية للعلوم الانسانية العدد الرابع عشر ربيع 1984م ص - 45 وبالفرنسية

A.chavanne j burst driot de la proerite industrille Delloz paris 1980

64) - Floty droit international ecconomique in ann lndr inter 1978 p. 107 et 108

حيث اشار الاستاذ في هذه المقالة الى ان رغم اتفاقية الغات جعلت الحماية باستثناء اصبح شيئا فشيئا اهم من مبادئ الاتفاقية ذاتها اما عن طرق الحماية فهى متعددة فقد تكون من المنع التام لدخول البضاعة او السلعة الى التراب الوطنى والى فرض رسوم جمركية او قواعد للحد من الكمية المسموح بدخولها ومن هذه الطرق ما تقرره الدوله منفردة باعتبارها صاحبه سياده ومنها ما يتم عن طريق الاتفاقيات الدولية .

65) التفاصيل اكثر عن اتفاقية الغات وتطورها انظر

D.CARREAU. p JOILLARDET Flory droit ecconomique international l.s.d.j paris 1980 p.255

- Voir auirs OLIVER long, la piece du droit et see limitos dans le systeme commercial unn etiatelal

du catt recueil des cours

66) - Th. Flory Tas accords du Tokye round et la reforme du systeme commercial multilateral du Catt ann  
fr dr inter 1978 p. 580

وعالج نفس الكاتب بالموضع في فترة لاحقة

Revue gr. inter public 1982 2 - p.235

67) - G. Fischer les associations des pays experts des produits de base ann fr inter 1976 p. 529

Alain ceret la accrd internatiouraux de produits securite et insecurite journal de dr inter 1982 p. 346.

carreu juillard folry - كذلك انظر التفاصيل اتفاقيات المواد الاولى بالفرنسية

carreu juillard flory droit eccromique inter - cite p.318

68) مقالة بالفرنسية تتحدث عن هذا الصندوق بالتفاصيل سبق الاشارة اليها

69) نظام stsbox منظم في التفصيل الثاني من اتفاقية lome الاولى المواد 16 حتى 24 منها وقد وضع هذا

النظام موضع التطبيق الاول مره في يوليو 1976 م

70) انشئت الامم المتحده لجنة التنمية الصناعية 1960 م ثم onudi اليونيد والتي تقوم منذ سنة 1966 م  
بدور رئيسي في عقد الموضوع للمزيد انظر بالفرنسية :

pp pretton la transfoation de lo onudi on institution specil see in ann fr dr dr inter 1979 p 567

71) فيما يخص المفاوضات التي جرت بخصوص التجارة في نطاق الغات وابرام اتفاقية طوكيو حول هذه  
المواضيع يمكن الرجوع الى مقالات القانون الدولي الاقتصادي بالفرنسية في 1979 p 580 ann fr dr inter

72) A. merloz sgp revue algerienne se juridique poli. 1976 p. 801

73) Voir. carreau dvrit international econmique cite. p 356

74) اعتداء سنة 1956 م نتيجة لتأميم قناة السويس

75) انظر للتفاصيل د . هشام صادق النظام العربي لضمان الاستثمار منشأة دار المعارف .